ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DU TRAVAIL ET DE L'INSERTION PROFESSIONNELLE

المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ

ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ

التقرير السنوي للجنة اليقظة حول سوق الشغل

نسخة 2020

المرصد الوطني لسوق الشغل

2021

الفهرس

مقدمة 2

1. تأسيس لجنة اليقظة حول سوق الشغل 4

1.1. السياق العام والمهام..... 4

1.2. تأطير وتنظيم كيفية اشتغال اللجنة..... 5

1.3. إعطاء الانطلاقة الفعلية لعمل اللجنة..... 5

1.4. السكريتارية التقنية للجنة..... 6

1.5. مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة..... 6

1.6. الإنتظارات والمساهمات المعبر عنها من طرف أعضاء اللجنة 7

2. تفعيل مهام اللجنة ومجموعات العمل الموضوعاتية 10

2.1. دراسة مصادر المعطيات الأساسية حول سوق الشغل..... 10

2.2. تفعيل مجموعة العمل الموضوعاتية حول إحداث وفقدان مناصب الشغل..... 13

2.3. تفعيل دور مجموعة العمل الموضوعاتية حول استشراف سوق الشغل..... 15

2.4. تتبع تداعيات جائحة كوفيد-19..... 20

3. مخرجات أشغال اللجنة ومجموعات العمل الموضوعاتية 22

3.1. إحداث وفقدان مناصب الشغل..... 22

3.2. استشراف سوق الشغل..... 34

3.3. تتبع تداعيات الجائحة من خلال استغلال معطيات التصريح بالأجراء 38

4. خلاصات وتوصيات اللجنة 42

5. مرفقات..... 45

1. خلاصة مساهمات و إنتظارات أعضاء لجنة اليقظة حول سوق الشغل..... 46

2. مشروع نموذج محضر اجتماعات لجنة اليقظة حول سوق الشغل..... 58

3. لائحة أعضاء لجنة اليقظة حول سوق الشغل..... 59

مقدمة

وعيا من السلطات الحكومية بالتحديات الكبرى لإشكالية التشغيل ببلادنا وبضرورة مواجهتها بسياسات أفقية منسجمة وبأهمية تتبع وتقييم أثار السياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات القطاعية على التشغيل، وتفعيلا للتدابير التي تضمنها البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل المصادق عليه من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل بتاريخ 11 أبريل 2018، فقد تم إحداث، بموجب منشور السيد رئيس الحكومة، لجنة اليقظة حول سوق الشغل لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي، وكذا استشراف مناصب وفرص الشغل على المدى المتوسط والبعيد. وتتكون هذه اللجنة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الفاعلة في سوق الشغل أو المنتجة للمعطيات المرتبطة بسوق الشغل [1]، وتتولى وزارة الشغل والادماج المهني رئاسة اللجنة.

إضافة إلى مهامها الرئيسية، تعتبر هذه اللجنة إطارا للتعاون والتنسيق من أجل توحيد المفاهيم والمقاربات وتبادل المعطيات والمعارف حول سوق الشغل، بهدف تحقيق الانسجام والتكامل في انتاج وتحليل هذه المعطيات ودعم الفاعل العمومي في اتخاد القرار في مجال النهوض بالتشغيل بناء على الخلاصات والتوصيات الصادرة عن أعمالها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة ليس من مهامها إنتاج البيانات الإحصائية أو تعويض عمل المؤسسات المنتجة للمعطيات حول سوق الشغل، بل دعمها من خلال تعبئة الإمكانات المادية والخبرات اللازمة من اجل تطوير العمليات الإحصائية التي تقوم بإنجازها في أفق تعويض النقص الحاصل في هذا المجال.

ومنذ انشائها الى الآن، مرت لجنة اليقظة حول سوق الشغل بعدة مراحل انطلاقا من مرحلة تأطير وتنظيم كيفية اشتغالها ومرحلة تفعيل مهامها الى مرحلة تتبع آثار جائحة كوفيد-19على سوق الشغل. وقد تميزت المرحلة الأولى بوضع آليات اشتغال اللجنة وإعداد المحاور الرئيسية لبرنامج عملها على المدى المتوسط وتحديد الأنشطة المكونة لبرنامج العمل السنوي وتكوين ثلاث مجموعات عمل موضوعاتية وتكليف المرصد الوطني لسوق الشغل بمهام السكريتارية التقنية للجنة. كما تم استقصاء آراء وإنتظارات أعضاء اللجنة من أشغالها والمخرجات المرتقبة والمساهمات الممكنة لتجويد عملها. وارتباطا بمجال اختصاص ومهام اللجنة، تم الوقوف على الإمكانات الكامنة بمصادر المعطيات ونظم المعلومات والدراسات المنجزة او المتوفرة لدى القطاعات والمؤسسات الممثلة داخل اللجنة والمؤسسات الفاعلة والمهتمة بقضايا سوق الشغل.

أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بتفعيل دور مجموعات العمل الموضوعاتية من خلال عقد عدة اجتماعات تم خلالها تقديم عروض من طرف بعض القطاعات والمؤسسات الأعضاء باللجنة حول أنظمة المعلومات

---

[1] لائحة أعضاء اللجنة مرفقة بهذا التقرير

المتعلقة بسوق الشغل وكذا المقاربات المنهجية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل والمقاربات المنهجية الممكن اعتمادها لاستشراف الحاجيات المستقبلية من المهارات والكفاءات.

ونظرا للظرفية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 فقد عملت اللجنة في مرحلة ثالثة على تتبع تداعيات هذه الأزمة على سوق الشغل، حيث تمحورت أشغال اللجنة خلال هذه الفترة بالأساس حول تحليل المعطيات المتوفرة وتقديم ومناقشة بعض الدراسات المنجزة في هذا المجال، وذلك من أجل الوقوف على مدى تأثير الجائحة على وتيرة إحداث وفقدان مناصب الشغل داخل القطاع الخاص المنظم.

هكذا، وتبعا لمرسوم السيد رئيس الحكومة المؤسس للجنة والذي ينص على إعداد تقرير سنوي حول أعمالها ونظرا للدور الذي يلعبه المرصد الوطني لسوق الشغل في تتبع وتأطير عمل اللجنة فقد قام هذا الأخير بإعداد مشروع هذا التقرير الذي تم إغنائه من طرف أعضاء اللجنة.

ويقدم هذا التقرير الأول من نوعه حصيلة عمل اللجنة منذ تأسيسها والتي تهم على الخصوص تأطير وتنظيم كيفية اشتغالها، وتفعيل المهام المنوطة بها، واستخلاص الإنتظارات والمساهمات المعبر عنها من طرف المؤسسات الأعضاء، دراسة الإمكانيات التي توفرها أنظمة المعلومات المتعلقة بالتشغيل والمقاربات المنهجية المعتمدة من طرف المؤسسات والقطاعات المعنية في مجال لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل وكذا تتبع تداعيات جائحة كوفيد-19 على سوق الشغل.

كما يقدم التقرير حصيلة بعض الدراسات والاعمال التي تم إنجازها في إطار أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية من طرف بعض الأعضاء وكذا بعض الدروس المستخلصة من عمل اللجنة خلال هذه المرحلة والتي تمتد من تاريخ تأسيسها إلى نهاية سنة 2020.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عمل اللجنة قد تأثر بشكل كبير بحالة الاستثناء المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث تعذر على مجموعات العمل مواصلة أشغالها أثناء فترة الحجر الصحي وكذا خلال الفترة الموالية، إذ لم تتمكن اللجنة من عقد سوى اجتماع واحد خلال سنة 2020 وذلك خلال الفصل الرابع واجتماع واحد لمجموعة العمل المكلفة باستشراف سوق الشغل بداية سنة 2020.

1. تأسيس لجنة اليقظة حول سوق الشغل

1.1. السياق العام والمهام

يواجه سوق الشغل الوطني العديد من التحديات المرتبطة أساسا بضعف وتراجع معدلات النشاط والتشغيل، وبضعف مشاركة النساء والشباب في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة لدى شريحة من الشباب الحاملين للشهادات وكذا ضعف محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل وبضعف وثيرة إحداث فرص شغل جديدة. وتزداد حدة هذه الإشكالات في ضل ضعف تناسق والتقائية السياسات العمومية والمخططات القطاعية وعدم الاخذ بعين الاعتبار الطابع العرضاني والأولوي لقضية التشغيل. هذا، بالإضافة إلى قُصور نظام المعلومات حول سوق الشغل والذي لا يُمكن من تتبع تطور كل مكوناته واستشراف وتوقع الحاجيات من التشغيل والكفاءات وتقييم وقع السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، علاوة على الجدل الذي يحدث أحيانا حول المعطيات المتعلقة بإحداث مناصب الشغل والذي يستوجب توضيح أكثر للمصادر والمنهجيات المتبعة.

وفي هذا السياق، ومن أجل التخفيف من حدة هذه الإشكالات، وفي إطار تنزيل وتفعيل التدابير التي جاء بها المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، تم إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل، يعهد إليها بشكل عام تتبع التطورات التي يعرفها سوق الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي.

وحسب منشور رئيس الحكومة السالف الذكر، تتولى لجنة اليقظة حول سوق الشغل القيام بالمهام التالية:

- تتبع دوري لحصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة؛
- إثارة الانتباه الى أي بطء في وتيرة إحداث مناصب الشغل مقارنة بالتوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستراتيجيات القطاعية؛
- استشراف عدد مناصب وفرص الشغل المتوقع إحداثها على المستوى القطاعي والوطني والجهوي؛
- العمل على تطوير وتوحيد آليات ومناهج تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، مع جعل عملية تقييم الأثر على التشغيل في صلب هذه الاستراتيجيات؛
- العمل على تطوير وتوحيد المقاربات والعمليات الإحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي؛
- اقتراح إجراءات وتدابير عملية من شأنها الرفع من تناسق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية من أجل الرفع من نجاعة وقعها الإيجابي على التشغيل؛

- رصد المعطيات الكمية والكيفية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل؛
- رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل من أجل اقتراح تدابير وإجراءات للحد من آثارها السلبية على التشغيل.

1.2. تأطير وتنظيم كيفية اشتغال اللجنة

على إثر صدور منشور إحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بالتحضير لعقد الاجتماع الأول للجنة. وفي هذا الصدد، تم إعداد مجموعة من الوثائق تقدم تصورا أوليا لكيفية اشتغال اللجنة من خلال تقديم اقتراحات وإجراءات عملية تروم تيسير وتنظيم وتنسيق عملها، والتي تتجلى فيما يلي:

- تحديد مهام السكريتارية التقنية للجنة، واقتراح المرصد الوطني لسوق الشغل ليتولى هذه المهمة.
- اقتراح إحداث ثلاث مجموعات عمل موضوعاتية يعهد إليها إعداد وتتبع وتنفيذ برنامج عمل اللجنة وهي "تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل" و "استشراف سوق الشغل" و "تتبع تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل".
- اقتراح إحداث لجان مؤقتة تتكلف بإنجاز بعض المهام العرضانية والتي تدخل ضمن مهام اللجنة.
- اقتراح بعض الأنشطة والإجراءات التي يجب القيام بها على المدى القصير، وتهم بالخصوص تعيين أعضاء اللجان الموضوعاتية، وإعداد برنامج عمل اللجنة، وتحديد آليات تبادل المعلومات والوثائق والدراسات المتوفرة.

1.3. إعطاء الانطلاقة الفعلية لعمل اللجنة

خلال الاجتماع الأول للجنة بتاريخ 29 ماي 2019، تم تقديم ومناقشة التصور الأولي لمنهجية اشتغالها الذي تم إعداده من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني. وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعات العمل الموضوعاتية الثلاث المقترحة وتكليف المرصد الوطني لسوق الشغل بمهام السكريتارية التقنية للجنة.

ومن أجل تحقيق الأهداف وإنجاز مهام اللجنة على أحسن وجه، تم الاتفاق على موافاة السكريتارية التقنية للجنة بأسماء وصفات أعضاء اللجن الموضوعاتية المعينة من طرف كل قطاع أو هيئة، وكذا انتظارات ومساهمات كل قطاع أو هيئة معنية والمخرجات المستهدفة من أشغال اللجنة حسب كل مهمة، وذلك على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وكذا المجالات التي تتيح إمكانية الإنتاج المشترك للمعلومات والمعارف حول سوق الشغل. وفي هذا الصدد، تم تكليف سكرتارية اللجنة بإعداد جدادة (استمارة) بهدف تجميع انتظارات ومساهمات القطاعات والمخرجات المستهدفة حسب كل مهمة.

هكذا، وإضافة الى تقاسم المعطيات والمعارف وتقارير الدراسات والوثائق المتوفرة لدى القطاعات والمؤسسات المعنية والتي تدخل ضمن مهام اللجنة، فقد تم الاتفاق على موافاة السكريتارية التقنية

بمواضيع الدراسات والأبحاث التي من شأنها المساهمة في تحقيق مهام اللجنة وباقتراح آليات عملية لتبادل المعلومات حول سوق الشغل وكذا برامج تكوينية لتعزيز قدرات مجموعات العمل في مجالات اختصاصاتها.

1.4. السكريتارية التقنية للجنة

بالإضافة الى مساهمته في تنفيذ برنامج العمل السنوي للجنة، تم تكليف المرصد الوطني لسوق الشغل بمهام السكريتارية التقنية للجنة، حيث يتولى إعداد الترتيبات الضرورية لاجتماعاتها وتتبع سير اشغالها وحفظ وثائقها، من خلال تولي المهام التالية:

- إعداد مشاريع جداول أعمال اجتماعات اللجنة والمجموعات الموضوعاتية بالتنسيق مع كافة الأعضاء، وارسالها إلى الجميع قبل أسبوع على الأقل من موعد انعقاد الاجتماع.
- إعداد محاضر الاجتماعات وإرسالها للأعضاء خلال أسبوع من تاريخ عقد الاجتماع .
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة .
- تنظيم اللقاءات والندوات المبرمجة من طرف اللجنة.
- الاشراف على طبع ونشر تقارير اشغال اللجنة.
- حفظ وتوثيق جميع أشغال اللجنة .

1.5. مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة

اعتمادا على المقترح الذي تقدمت به وزارة الشغل والإدماج المهني، تم إحداث ثلاث مجموعات عمل يعهد إليها إنجاز المهام الرئيسية المناطة باللجنة والمتمثلة في تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل وتتبع أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل واستشراف سوق الشغل.

- **مجموعة العمل الاولى: " تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل "**

تناط بهذه المجموعة مهمة تطوير وتوحيد المقاربات والعمليات الإحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي، وكذا اقتراح تدابير عملية من شأنها تيسير الولوج للمعطيات الإحصائية التي تمكن من تتبع دوري لإحداث وفقدان مناصب الشغل. كما تعمل على رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل من أجل اقتراح تدابير وإجراءات للحد من آثارها السلبية على التشغيل.

- **مجموعة العمل الثانية: "استشراف سوق الشغل "**

تتولى هذه المجموعة مهمة تحديد الأولويات وبرمجة الأنشطة المتعلقة بالدراسات الاستشرافية لسوق الشغل وكذا استشراف عدد مناصب وفرص الشغل المتوقع إحداثها على المستوى الوطني والقطاعي

والجهوي. كما تقترح إجراءات وتدابير عملية من شأنها تدعيم وتعزيز الآليات والمقاربات المنهجية المعتمدة في مجال استشراف سوق الشغل.

- **مجموعة العمل الثالثة: "تتبع أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل"**

تتكلف هذه المجموعة بمهمة تحديد وبرمجة الأنشطة المتعلقة بتتبع تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل على المدى القريب والمتوسط. كما تعمل على تتبع دوري لحصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة. كما تقترح إجراءات وتدابير عملية من شأنها تطوير وتوحيد آليات ومناهج تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل من جهة، والرفع من تناسق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية من أجل تقوية نجاعتها ووقعها الإيجابي على التشغيل من جهة أخرى.

وتقوم كل مجموعة عمل بتحديد العمليات والدراسات التي يجب إنجازها وذلك وفقا لاختصاصات اللجنة ولبرنامج العمل السنوي وللاحتياجات المعبر عنها من طرف الأعضاء.

وفي نفس السياق تم خلال الاجتماع الأول للجنة اعتماد الاقتراح القاضي بإمكانية إحداث لجان موضوعاتية مؤقتة لتكليفها ببعض المهام العرضانية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة. وتحدد هذه الأخيرة كيفية اشتغال هذه اللجان ويعين أعضاؤها من بين أعضاء اللجنة، ويمكن لها الاستعانة بخبراء مستقلين. ومن بين المواضيع التي يمكن دراستها من طرف هذه اللجان، نخص بالذكر:

- تنسيق وتوحيد المعايير والمناهج المعتمدة لإنتاج المعطيات الإحصائية حول سوق الشغل واقتراح إجراءات وتدابير عملية لتيسير الولوج للمعلومة وتقاسمها بين الأطراف المعنية بسوق الشغل؛
- تحديد احتياجات الفاعلين المعنيين فيما يخص المعطيات الإحصائية والمعلومات حول مختلف جوانب سوق الشغل، واقتراح تدابير عملية لتلبية هذه الحاجيات (إغناء وتطوير الآليات المتوفرة لتجميع المعطيات الميدانية، معالجة واستغلال البيانات الإدارية والبحوث الميدانية والدراسات الموضوعاتية).
- إعداد الخطوط العريضة للدراسات الموضوعاتية والبحوث الميدانية حول سوق الشغل مع تحديد الأولويات وتقديم اقتراحات عملية لإنجازها (خبراء مختصين، طرق التمويل، الجهات المعنية).

1.6. الإنتظارات والمساهمات المعبرعنها من طرف أعضاء اللجنة

تفعيلا لقرارات اللجنة في اجتماعها الأول، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بإعداد جدادة من أجل استقصاء انتظارات ومساهمات القطاعات والمؤسسات الاعضاء وذلك حسب المهام المنوطة باللجنة. وبعد

التوصل بالجدادات التي تمت تعبئتها من طرف كل الاعضاء، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بمعالجتها من أجل استخلاص الانتظارات والمساهمات والمخرجات الأساسية المعبر عنها[2].

وقد تمحورت انتظارات أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمجال تتبع حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل، بشكل رئيسي، حول أهمية التوفر على معطيات وقواعد بيانات إحصائية محينة لتتبع الأهداف الكمية والنوعية لمختلف المخططات والاستراتيجيات القطاعية. كما يجب أن تتسم هذه المعطيات بالديمومة وبالتفصيل اللازمين لكي تمكن من تتبع تطور منجزات هذه المخططات والاستراتيجيات في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل وإمكانية مقارنة هذه المنجزات مع التوقعات المعتمدة بهذه المخططات، كما يجب أن تمكن أيضا من رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل وبالتالي استهداف القطاعات الواجب مواكبتها ومراقبتها وتقديم الدعم اللازم لتطورها.

وعلى مستوى استشراف سوق الشغل، ركزت مجمل انتظارات الأعضاء على أهمية التوفر على قاعدة بيانات إحصائية ومعطيات كمية ونوعية وآليات تقنية تمكن من توقع واستشراف مناصب الشغل التي سيتم إحداثها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وحسب القطاعات والمهن والجهات، إضافة إلى ضرورة القيام بدراسات تساعد على فهم وتحليل التطورات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية وللمهن والكفاءات وتحديد التكوينات اللازمة لمواكبة هذه التطورات.

أما فيما يخص مجال رصد المعطيات الكمية والنوعية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل فقد ركزت الإنتظارات المعبر عنها على أهمية التوفر على المعطيات الخاصة بالمستفيدين من التكوينات المهنية والمدمجين منهم في سوق الشغل حسب مجال تكوينهم مع ضرورة توفير مؤشرات كمية ونوعية حول مسار الادماج المهني لخريجي التكوين المهني، و كذا وضع آلية وطنية حول تتبع الادماج المهني لمختلف فئات التكوين و التركيز على عنصر التكوين لتنمية المبادرة الحرة وتحسين المؤهلات المهنية لضمان نجاح المقاولة والرفع من وثيرة الانخراط في خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.

فيما يتعلق بتطوير وتوحيد المقاربات والعمليات الإحصائية والمناهج المعتمدة في تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل وكذا في تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، فقد أثارت انتظارات الأعضاء أهمية وضع نظام معلوماتي متعدد المنابع للرصد الفوري لمختلف المعطيات حول سوق الشغل مع اعتماد مقاربات وآليات ومناهج موحدة في مجال إنتاج وتتبع الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل وكذا في تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات على التشغيل.

ومن أجل تعزيز التقائية وتناسق السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية والرفع من نجاعة وقعها على التشغيل، تمحورت انتظارات الأعضاء، في هذا الصدد، حول ضرورة تحقيق التقائية الاستراتيجية

[2] خلاصة الانتظارات والمساهمات والمخرجات الأساسية المعبر عنها من طرف القطاعات والهيئات المعنية مرفقة بهذا التقرير

الوطنية للتشغيل ومخططها التنفيذي مع الاستراتيجيات القطاعية الإنتاجية (الصناعة، الفلاحة، التجارة، البناء والاشغال العمومية، الخ) والاستراتيجيات ذات البعد العرضاني (كالمخطط الرقمي، واستراتيجية التشغيل، الخ)، مع وجوب تناغم أهدافها بالنسبة لقضايا سوق الشغل، هذا مع ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الفاعلين المعنيين ببلورة وتنفيذ وتتبع هذه الاستراتيجيات.

فيما يخص المساهمات المعبر عنها من طرف أعضاء اللجنة، فقد تمحورت أساسا حول استعدادهم لتقاسم البيانات القطاعية المتوفرة والوثائق المتاحة حول المخططات والاستراتيجيات القطاعية، وإعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات، وإنجاز بحوث ميدانية وتحاليل إحصائية، وإنجاز دراسات لتقييم أثر الاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، وإعداد سيناريوهات للتطورات المستقبلية، وإنجاز نموذج إحصائي لمحاكاة الأثر وقاعدة البيانات الخاصة به، وإعداد نموذج لإسقاطات العرض والطلب على الشغل، وإنجاز دراسات استشرافية، وتقديم دعم تقني من طرف بعض القطاعات، وكذا إعداد منصة رقمية لتجميع ونشر المعطيات حول سوق الشغل.

2. تفعيل مهام اللجنة ومجموعات العمل الموضوعاتية

بعد المرحلة الأولى التي تم خلالها وضع الآليات التنظيمية لاشتغال اللجنة واستقصاء انتظارات ومساهمات المؤسسات والقطاعات المعنية، تم الشروع خلال المرحلة الثانية في تفعيل مهام اللجنة من خلال وضع المحاور الرئيسية لبرنامج العمل القصير الأمد للجنة وتفعيل دور مجموعات العمل الموضوعاتية. وقد تميزت هذه المرحلة بعقد الاجتماع الثاني للجنة يوم 22 أكتوبر 2019 واجتماعين لمجموعة العمل الخاصة بتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل ومجموعة العمل المكلفة باستشراف سوق الشغل. كما تميزت هذه المرحلة بدراسة مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تجويد عمل اللجنة وإنجاز المهام المنوطة بها. وفي هذا الإطار تم تكليف كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والمندوبية السامية للتخطيط، وقطاع التكوين المهني من أجل تقديم عروض حول قواعد البيانات المتوفرة لديهم والعمليات الإحصائية التي توفر معطيات حول بعض أبعاد سوق الشغل.

2.1. دراسة مصادر المعطيات الأساسية حول سوق الشغل

تمحورت أشغال الاجتماع الثاني للجنة حول تقديم ومناقشة خلاصات الإنتظارات والمساهمات المعبر عنها من طرف أعضاء اللجنة والتي قام المرصد الوطني لسوق الشغل بمعالجتها وتلخيصها، وكذا مناقشة الخطوط العريضة لبرنامج عمل اللجنة ومكونات محضر نموذجي لاجتماعاتها ومنهجية اشتغالها.

ومن أجل الوقوف على الإمكانات التي توفرها بعض مصادر المعلومات حول سوق الشغل، كما تمت الإشارة إليه سابقا، تم تقديم عروض حول البحث الوطني حول التشغيل الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، وقاعدة بيانات التصريحات الاجرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والدراسة الاستشرافية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والبحوث الإحصائية والدراسات القطاعية لقطاع التكوين المهني.

قبل التطرق إلى مميزات ومحتويات هذه المصادر كما تمت مناقشتها خلال هذا الاجتماع، لابد من الإشارة الى أن أشغال هذا الاخير خلصت الى عدة استنتاجات وتوصيات همت أساسا التأكيد على ضرورة اشتغال لجنة اليقظة على تحقيق التقائية وتكامل المعلومات حول سوق الشغل وكذا على أهمية تفعيل المساهمات والمقترحات المعبر عنها من طرف القطاعات والمؤسسات الأعضاء باللجنة خصوصا تلك المرتبطة بتقاسم المعطيات. كما تم التأكيد على ضرورة التعجيل بعقد اجتماعات مجموعات العمل الموضوعاتية لتدارس وتقديم مقترحات بخصوص برنامج عمل اللجنة على المدى القريب والمتوسط، وعلى ضرورة إعداد أوراق تقنية من طرف القطاعات المعنية حول المشاريع المقترحة في إطار المساهمات المعبر عنها وكذا ضرورة موافاة سكريتارية اللجنة بتقارير الدراسات والوثائق المتوفرة لدى كل قطاع أو مؤسسة والتي تهم بشكل مباشر أو غير مباشر اختصاصات اللجنة، وذلك من أجل تقاسمها مع أعضاء اللجنة.

أما فيما يخص مصادر المعطيات التي تم تناولها خلال هذا الاجتماع، فيمكن تلخيص محتوياتها ومدى إمكانية استغلالها في أشغال اللجنة كما يلي:

- **البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط**

وفقا للدور الريادي الذي تلعبه في تأطير النظام الاحصائي الوطني وفي إنتاج المعلومة السوسيو-اقتصادية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث الوطني حول التشغيل الذي يتناول وضعية وتطور مؤشرات النشاط والتشغيل والبطالة والشغل الناقص على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي.

ومنذ إطلاقه سنة 1976 عرف البحث الوطني حول التشغيل، عبر عدة مراحل، تطورات مهمة من الناحية التنظيمية والمنهجية، همت على الخصوص تغطية الوسطين الحضري والقروي وتوفير بيانات فصلية وتحسين قاعدة سحب العينة والرفع من حجمها لتبلغ 90.000 أسرة منها 60.000 بالوسط الحضري. كما تمت تغطية أبعاد أخرى لسوق الشغل، كالعمل اللائق وجودة العمل وكذا إدراج مواضيع جديدة تهم بالخصوص العلاقة بين مؤهلات اليد العاملة والحرف الممارسة، والتعليم الأولي للأطفال، وولوج النساء لسوق الشغل، ومسار المقاولين، والتغطية بأنظمة التقاعد، وخصائص المهاجرين المستقرين بالمغرب. إضافة إلى مواضيع أخرى تهدف الإحاطة ببعض جوانب الظروف الاجتماعية للساكنة المغربية خاصة منها التي هي في سن النشاط، والتي تهم بالأساس التغطية الصحية، وحركية النشيطين المشتغلين بين مقر سكناهم وعملهم، وأحواض الشغل، واستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل.

ونظرا لطبيعة هذا البحث الميداني الذي يعتمد مفهوم "الأسرة" كوحدة إحصائية، ونظرا لحجم العينة والتي تمثل مجموع الساكنة المغربية ولتنوع المواضيع التي يتناولها، يبقي البحث الوطني حول التشغيل من أهم المصادر الاحصائية التي تغطي عرض الشغل، والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في إغناء أشغال اللجنة خصوصا إذا تم استغلال المعطيات الفردية التي من شأنها أن تتيح هوامش كبيرة لتحليل بعض قضايا سوق الشغل.

- **قاعدة بيانات التصريحات الاجرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

من أجل تدبير عملية التصريحات الأجرية وضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نظاما للمعلومات يتضمن بيانات تتعلق بالمقاولات المنخرطة وتوزيعها الجغرافي ونشاطها الاقتصادي، والأجراء المصرح بهم وكذا الكتلة الأجرية المصرح بها.

وقد عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط على تصنيف المقاولات حسب النشاط الاقتصادي بما يوافق التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية المعتمد من طرف المندوبية والذي يوافق بدوره التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية على صعيد الفروع والأنشطة الاقتصادية .

وعلى ضوء ما تم تقديمه خلال هذا الاجتماع، تتضح أهمية البيانات الإحصائية المستقاة من نظام معلومات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي توفر إمكانيات مهمة لدراسة ديمغرافية المقاولات والخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للأجراء ومقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل وتتبع حركية الأجراء وديناميكيات الأجور في القطاع الخاص المنظم، غير أن هذه المعطيات تبقى غير كافية لإنجاز بعض التحاليل المعمقة حول سوق الشغل وذلك لعدم توفر بعض المعلومات حول الاجراء كالمؤهلات ومستويات التكوين، بالإضافة لاقتصارها على القطاع الخاص المنظم.

وتجدر الإشارة الى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قام بوضع هذا النظام المعلوماتي من أجل تدبير وتتبع التصريحات الأجرية المرتبطة بالقطاع الخاص، وفق آليات تقنية ومفاهيم ومؤشرات خاصة بالضمان الاجتماعي، وبالتالي لابد من القيام بالمعالجة التقنية المناسبة لهذه البيانات اثناء القيام بالعمليات التحليلية الهادفة الى تتبع ودراسة قضايا سوق الشغل مع ضرورة التعريف بالمفاهيم المستعملة والمعالجات الإحصائية ومجال تغطية هذه البيانات لأبعاد سوق الشغل الممكنة.

- **الدراسة الاستشر افية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات**

في إطار المهام المنوطة بها، تقوم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بإنجاز دراسات استشرافية سنوية ترتكز على إنجاز بحوث ميدانية على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي لدى عينة من المقاولات. وتقوم هذه الدراسات باستقصاء حاجيات المقاولات من التشغيل والكفاءات والتكوين، على المدى القصير والمتوسط، وتحديد القطاعات الاقتصادية الواعدة. بالإضافة إلى تغطية جوانب أخرى تتعلق بمحتوى المشاريع الاستثمارية من التشغيل وتحديد احتياجاتهم على المستوى الجهوي، والصعوبات التي تواجهها المقاولات في التوظيف والسبل التي تعتمدها في البحث عن الكفاءات، وكذا فرص إدماج المهاجرين والأشخاص في وضعية صعبة.

وتعتبر هذه الدراسة الاستشرافية آلية مهمة لتنوير صانعي القرار العمومي حول الحاجيات المستقبلية من التشغيل والمهن والكفاءات، من جهة، وكذا توفير المعلومات والمعطيات حول نوعية المهن المطلوبة في سوق الشغل الوطني للباحثين عن عمل والكفاءات اللازمة التي تمكنهم من ولوج سوق الشغل، من جهة أخرى.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في مجال استشراف سوق الشغل، فقد تم التأكيد على ضرورة توفير دعم تقني للوكالة من أجل تطوير المنهجية المتبعة لإنجاز هذه الدراسة في أفق تغطية عدد أكبر من المقاولات على الصعيد الوطني، بالاعتماد على عينة تمكن من القيام بإسقاطات إحصائية مُعبرة.

- **البحوث الإحصائية والدراسات القطاعية لقطاع التكوين المهني**

لمواكبة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، عمل قطاع التكوين المهني على وضع تدابير وآليات تهدف الى تحسين جودة نظام التكوين المهني. وتتمثل هذه التدابير أساسا في إعادة هندسة نظام التكوين وفقًا للنهج القائم على الكفاءة وتطوير أساليب التكوين وتعزيز قدرة الاستقبال وتفويض إدارة التكوينات

للمقاولات والفيدراليات المهنية وتحسين نظام التخطيط والدراسات القطاعية وتحسين ملاءمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل. ومن أجل ذلك، يقوم قطاع التكوين المهني بإنجاز عدة بحوث إحصائية ودراسات قطاعية تروم بالأساس تحديد الحاجيات الحالية والمستقبلية من التكوين المهني. كما أنه وفي إطار تحسين نتائج المردودية الخارجية لنظام التكوين المهني، تم اعتماد منهجية جديدة لإنجاز الدراسة حول إدماج خريجي التكوين المهني وذلك ابتداء من فوج 2016، والتي ترتكز على تتبع زمرة من الخريجين مما سيتيح القيام بدراسات تعتمد على تحاليل طولانية(Analyse longitudinales) .

2.2. تفعيل مجموعة العمل الموضوعاتية حول إحداث وفقدان مناصب الشغل

تفعيلا لدور مجموعات العمل، فقد تم عقد الاجتماع الأول للمجموعة الموضوعاتية الأولى المكلفة ب "تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل"، بحضور ممثلي القطاعات والمؤسسات المعنية. وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة مصادر المعطيات المتوفرة لدى بعض المؤسسات والقطاعات الممثلة داخل اللجنة وكذا المقاربات المنهجية التي يمكن اعتمادها لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل.

كما تمت مناقشة الصعوبات المنهجية في التعامل مع ظاهرة إحداث أو فقدان مناصب الشغل وكذا النقص في البيانات وعدم انتظامها والتي تعد من العقبات التي يجب تجاوزها، إضافة الى الحاجة إلى التنسيق وضبط المفاهيم والمناهج والتصنيفات المستخدمة، والاستفادة من خبرات الإدارات والمؤسسات الأعضاء في اللجنة في مجال جمع المعلومات حول التشغيل بشكل عام وبشأن الإحصاءات المتعلقة بإحداث وفقدان مناصب الشغل بشكل خاص.

هكذا، وارتباطا بمقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل، توفر بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومعطيات البحث الوطني للتشغيل الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط إمكانات كبيرة يمكن استغلالها لتتبع ودراسة محددات إحداث وفقدان مناصب الشغل، مع التأكيد على عدم جدوى مقارنة النتائج المستخلصة عبر استغلال كل مصدر، وذلك نظرا لاختلاف المنهجيات المتبعة وتباين المجالات التي تتم تغطيتها. فالبحث الوطني للتشغيل يستند إلى تصريحات عينة من الأسر اتجاه وضعيتهم في سوق الشغل (النشاط، البطالة، التشغيل)، بينما تستند معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى التصريح بالأجراء من طرف مؤسسات الإنتاج المنخرطة بالصندوق. ومن هذا المنطلق، تعتبر بيانات البحث الوطني للتشغيل أكثر شمولية في تغطيتها لجانب "عرض الشغل" لتناولها مجموع الساكنة في سن النشاط، إضافة إلى تغطية ورصد الخصائص المرتبطة بالشغيلة التي تعمل بالقطاعين المنظم وغير المنظم، في حين تتميز معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكونها بيانات إدارية تتناول جانب "الطلب على الشغل" الذي يعرف خصاصا كبيرا من حيث التغطية الإحصائية، إلا أنها لا توفر سوى معطيات جزئية حول الجانب المنظم من القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط، تتوفر جميع الإدارات القطاعية على نظم معلوماتية وإحصائية توفر ولو جزئياً، معلومات حول تطور اليد العاملة القطاعية. ويبقى استغلال هذه البيانات الإحصائية القطاعية رهينا بتوحيد المفاهيم والمقاربات الإحصائية المعتمدة أو على الأقل خلق الترابط الضروري بينها.

وفيما يتعلق بالمقاربات المنهجية المتبعة لتحليل المعطيات واستخراج المؤشرات حول إحداث وفقدان مناصب الشغل، يتم بشكل عام اعتماد منهجيتين مختلفتين وذلك حسب توفر البيانات: "المقاربة الثابتة" التي تعتمد على "مخزون البيانات" (stock) مثل البحث الوطني للتشغيل، والمقاربة الديناميكية التي تعتمد على "تحاليل طولانية" (analyses longitudinales) لبيانات مستخلصة من تتبع دائم لزمرة من مؤسسات الإنتاج (données de panel). في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المرصد الوطني لسوق الشغل، بتعاون مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، يقوم بوضع الترتيبات الأولية لإنجاز بحث دائم لدى المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذي سيتيح دراسة مجموعة من المواضيع تخص الطلب على الشغل، كما أنه سيكون مصدرًا مهمًا للمعلومات والتي ستتيح تحليل احداث وفقدان مناصب الشغل.

هذا، ومن أجل التغلب على القصور الحاصل في البيانات الإحصائية وصعوبة الولوج إليها وكذا عملية التنسيق والمواءمة بين مختلف المتدخلين وكذا ما بين العمليات الاحصائية، قامت مجموعة العمل الموضوعاتية باقتراح عدة إجراءات منها:

- إدراج أسئلة إضافية يمكن أن توفر معلومات عن إحداث أو فقدان مناصب الشغل في استبيانات الدراسات الاستقصائية التي تجريها مختلف المؤسسات الأعضاء في لجنة اليقظة؛
- إدخال خانات إضافية تهم حركية اليد العاملة في بعض الملفات الإدارية مثل تلك المتعلقة بتصريحات الأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تشجيع الإنتاج المشترك للمعلومات من أجل إثراء وتحسين موثوقية العمليات الإحصائية وإجراء دراسات استقصائية موضوعاتية إضافية عندما لا تلبي العمليات الحالية الاحتياجات المعبر عنها؛
- تحديد مجموعة من مؤشرات إحداث وفقدان مناصب الشغل بهدف تقديمها إلى القطاعات والمؤسسات المختلفة للحصول على المعلومات حسب ما هو متوفر لديها؛
- دراسة إمكانية وضع آلية تسمح بالتصريح الدوري من طرف المقاولات لبيانات إحداث وفقدان مناصب الشغل كما هو معمول به في العديد من الدول الأوروبية.

ولتوحيد جميع المساهمات والشروع في الاشتغال على إعداد تصور منهجي موحد لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل، تم الاتفاق على ما يلي:

- دعوة جميع الأعضاء لموافاة المرصد الوطني لسوق الشغل بمساهماتهم المقترحة والتي تتناول مسألة فقدان واحداث مناصب الشغل بقطاعاتهم وكذا المنهجيات المتبعة من طرف مصالحهم المختصة؛
- تكليف المندوبية السامية للتخطيط بإعداد مذكرة تقنية حول الإمكانات التي يتيحها البحث الوطني حول التشغيل لدراسة عملية إحداث وفقدان مناصب الشغل؛
- تكليف المرصد الوطني لسوق الشغل بإعداد مذكرة حول كيفية استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من اجل مقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم؛
- تكليف المرصد بدراسة إمكانية وضع خبير رهن إشارة اللجنة من أجل مواكبة اشغالها واشغال مجموعات العمل الموضوعاتية.

وعلى إثر ذلك، وكمساهمة منه في أشغال اللجنة، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بإعداد مذكرة تحليلية حول كيفية استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل مقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم. كما قدم بعض أعضاء المجموعة الموضوعاتية مساهماتهم حول إحداث وفقدان مناصب الشغل اعتمادا على الأدوات والمنهجيات المستخدمة والمعلومات المتاحة والمتعلقة بقطاعاتهم، وقد همت على الخصوص[3]:

- إحداث مناصب الشغل بقطاع الصناعة، من إعداد وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
- إحداث مناصب الشغل بقطاع الصناعة التقليدية، من إعداد قطاع الصناعة التقليدية بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
- إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب البحث الوطني حول التشغيل، من إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل.

2.3. تفعيل دور مجموعة العمل الموضوعاتية حول استشراف سوق الشغل

عقدت المجموعة الموضوعاتية المكلفة باستشراف سوق الشغل اجتماعها الأول بتاريخ 16 يناير 2020، وقد تمحورت أشغاله حول المنهجيات والأدوات التي يتم اعتمادها على الصعيدين الوطني والدولي في مجال استشراف المهن والكفاءات كما تمت دراسة الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين على مجموعة العمل إنجازها، مع مراعاة توصيات ومقترحات أعضاء اللجنة الواردة في مصفوفة الانتظارات/المساهمات.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاستشراف المتعلقة بالمهن المستقبلية أصبحت ضرورة ملحة لمعرفة التطورات المستقبلية في مجال التشغيل والتكوين. كما أنه مع زيادة إدماج التكنولوجيا الرقمية والاعتماد المتزايد على

[3] يقدم التقرير نتائج هذه المساهمات في الجزء المخصص لمخرجات أشغال اللجنة

أساليب الإنتاج الاوتوماتيكية، يُتوقع أن تشهد مناصب الشغل تغييرات عميقة، حيث سيتم فقدان بعضها وإحداث البعض الآخر. لهذا بات من الضروري العمل على تحديد مجالات ومنافد التشغيل والقطاعات التي توفر فرص الشغل على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي والانكباب على اعداد التكوينات التحويلية الازمة ودعم التكوينات الحالية لمسايرة التغيرات التي يعرفها سوق الشغل، وذلك بصفة دائمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم التأكيد على ضرورة الاضطلاع بتقنيات ومناهج التفكير المستقبلي، وبذل جهد أكبر في ميدان إنتاج المعطيات الضرورية لإنتاج التحاليل والمعرفة في هذا المجال، وتعبئة الخبرات الوطنية والدولية، واستخدام التقنيات الأكثر تقدمًا، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتوفير معلومات كافية عن هذه الإشكالية من أجل توضيح الرؤية المستقبلية.

وفي نفس السياق، تم تقديم مجموعة من الملاحظات والتوصيات من طرف أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية، وتشمل بالأساس النقط التالية:

- نظراً لإشكالية فهم المنهجيات والأدوات التقنية المستعملة في عمليات استشراف المهن والكفاءات، فقد التمس أعضاء المجموعة من وزارة الشغل والادماج المهني العمل على الاستعانة بخبراء في هذا المجال لمواكبة وتأطير أشغال مجموعة العمل هاته؛
- ضرورة إشراك قطاعات أخرى في أشغال هذه المجموعة كقطاعات التضامن والبيئة والصحة ووكالة تنمية الصادرات والاستثمار، وكذلك الجامعات ومراكز البحث التي تتوفر على معلومات عن المهن المستقبلية، إضافة الى ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسات القطاعية التي تنجزها قطاع التكوين المهني في هذا المجال؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيانات المستمدة من الدراسات المرتقبة للمهن والكفاءات لتقييم تخصصات التعليم العالي التي يجد فيها حاملو الشهادات صعوبات في الإدماج في سوق الشغل. ومن هذا المنطلق، يتعين دراسة المحتوى التكويني لهذه التخصصات من أجل تحديد الفجوة بين الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل، في أفق توفير التكوينات اللازمة لتلبية هذه الحاجيات.
- تقاسم التجارب الناجحة للدراسات التي ينجزها قطاع التعليم العالي بشراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بشأن رصد حوالي 15 مهنة على مدى 6 أشهر والتي تتجلى في عملية استغلال المعطيات المتاحة على قواعد البيانات (البيانات الضخمة Big Data) لتحديد الاحتياجات من التشغيل والتطورات المحتملة لها.

هذا، وقد تم التأكيد على ضرورة موافاة المرصد الوطني لسوق الشغل، بصفته مكلفا بالسكريتارية التقنية للجنة، بمساهمات أعضاء هذه المجموعة والتي تم الالتزام بها في مصفوفة الانتظارات/المساهمات (وثائق، مذكرات حول الأدوات والمنهجيات المستخدمة والمعلومات المتاحة، الخ). كما تمت الإشارة إلى ضرورة توفير الخبرة في هذا المجال لمواكبة أشغال المجموعة، وإحداث، إذا اقتضى الأمر ذلك، فرق عمل مشتركة بين

القطاعات والمؤسسات المعنية لمعالجة الجوانب ذات الاهتمام المشترك، مع تكليف سكريتارية اللجنة تيسير الاتصالات والتنسيق بين الإدارات المعنية.

ولإعطاء الانطلاقة الفعلية لأشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المعنية باستشراف سوق الشغل، تم التطرق للأهداف المتوخاة من عملية استشراف المهن والكفاءات، وكذا المنهجيات المتبعة في هذا المجال. وفي هذا الإطار تم تقديم منهجية ومخرجات الدراسة الاستشرافية حول سوق الشغل التي تنجزها سنويا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وكذا منهجية ومخرجات ورشات التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات التي ينظمها المرصد الوطني لسوق الشغل ووكالة حساب تحدي الألفية–المغرب، بشراكة مع مرصد الفروع التابع للاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتقديم معطيات من طرف الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات حول عملية تتبع اتفاقيات الاستثمار ومناصب الشغل المحتمل إحداثها.

- **المنهجيات المتبعة لإنجاز الدراسات المستقبلية حول المهن والكفاءات**

ترتكز الدراسات المستقبلية حول المهن والكفاءات، ككل عملية استشرافية، على نهج تشاركي ومعياري واستباقي وذلك بتحديد نطاق أو محيط الدراسة (القطاع، الفرع الاقتصادي، المنطقة/الجهة،) وتحديد المتدخلين المعنيين وتعريف الأفق الزمني للدراسة واختيار المنهجية والأدوات المناسبة وترجمة النتائج إلى توصيات وتقاسمها مع الجهات الفاعلة. هكذا، فإن المنهجيات المتبعة لإنجاز هذه الدراسات تمر أساسا عبر ثلاث مراحل وهي: (1) تشخيص وتحليل الاستراتيجيات التنموية للقطاع المعني بالدراسة وعوامل تطوره، (2) دراسة الأثر المستقبلي على التشغيل، وعلى المهن والكفاءات وكذا الاحتياجات من التكوينات، (3) بلورة رؤية استراتيجية مشتركة تلبي احتياجات انتظارات مختلف المتدخلين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مجال الدراسات المستقبلية، يتم اعتماد عدة منهجيات وأساليب وأدوات تقنية وذلك حسب خصوصيات المواضيع والمجالات التي تتناولها كل دراسة وكذا المدة الزمنية المخصصة والاهداف المحددة والخبرة المعبئة والفاعلين والمتدخلين، الخ. كما أن بعض هذه الأدوات التقنية قد تُستخدم في كثير من الأحيان من أجل تأطير التفكير المستقبلي وتنظيم الأفكار والمعارف المتوفرة حول موضوع الدراسة. ولذا، ينبغي تحديد واختيار تلك التي يمكن أن تلبي احتياجات لجنة اليقظة على أفضل وجه، مع مراعاة الشروط التقنية التي تمليها المقاربات الاستشرافية وتوفير البيانات والمعطيات التي تتطلبها المنهجيات المختارة.

وفي هذا الصدد، يقوم المرصد الوطني لسوق الشغل في إطار الشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، بوضع منظومة للتفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات، والتي تهدف إلى تحديد توقعات حاجيات المقاولات من الكفاءات على المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال دراسة وتحليل التطورات البنيوية للاقتصاد والتغيرات المستقبلية التي ستعرفها أساليب الإنتاج وتلك المرتبطة بالتطور التكنولوجي والديموغرافي ومدى تأثيرها على سوق الشغل. وتتكون هذه المنظومة من عدة محاور كإنجاز دراسات مستقبلية حول المهن

والكفاءات وتنظيم ورشات تفكير تشاركية حول التغييرات المستقبلية للمهن والكفاءات تشمل مختلف الفاعلين في سوق الشغل واعداد اسقاطات لطلب وعرض الشغل، الخ.

هكذا وفي مرحلة أولى، تم تجريب مقاربة تنظيم ورشات للتفكير المستقبلي بمشاركة المهنيين المعنيين وبعض المتدخلين المؤسساتيين وبتنشيط من مختصين في مجال الدراسات المستقبلية.

مبيان1 : مراحل منظومة التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات

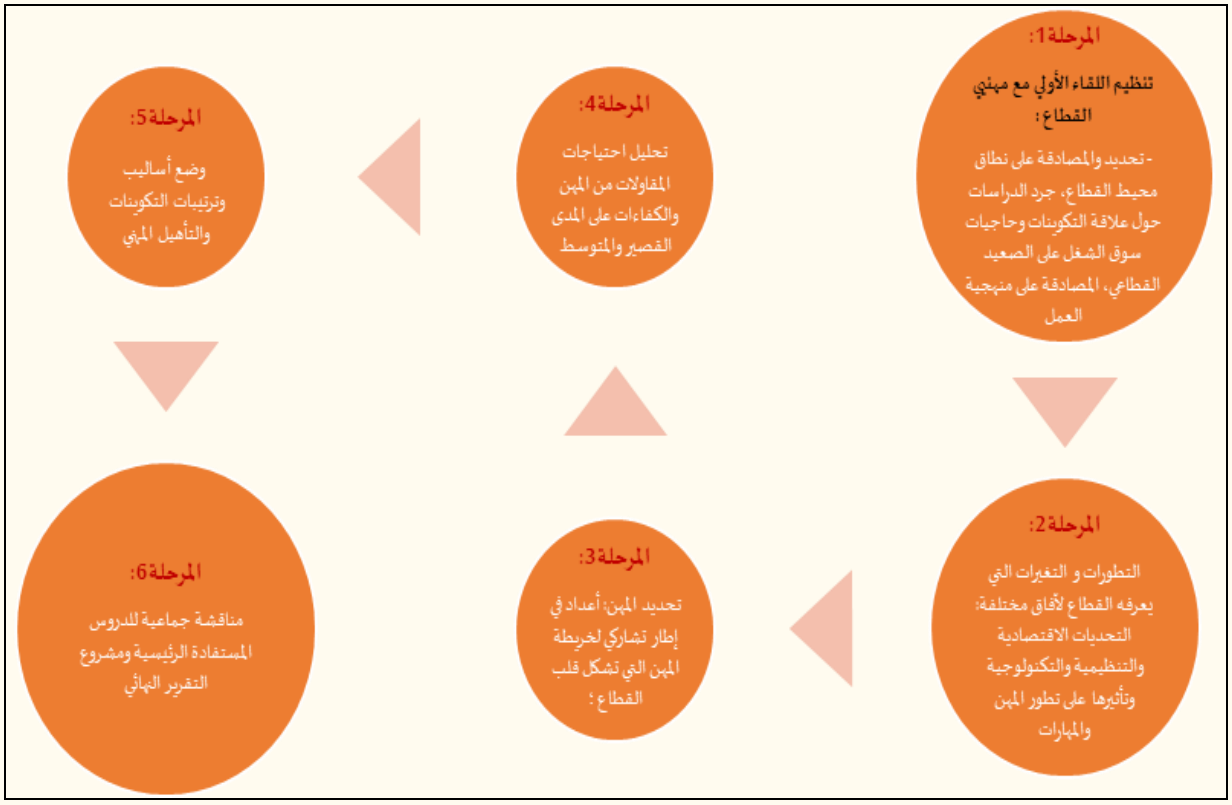

وقد تم في هذا الإطار وبتعاون مع وكالة تحدي الألفية – المغرب، إعداد تقرير يلخص أهم التحاليل والدراسات التي تناولت بشكل أو بآخر استشراف الحاجيات المستقبلية من التشغيل والمهن والكفاءات التي تم إنجازها في المغرب. كما تم تنظيم عدة ورشات للتفكير المستقبلي بمشاركة مهنيي قطاع البناء وقطاع صناعة الطيران، توجت بإعداد تقرير حول تجربة التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات لقطاع البناء وتقرير حول التجارب الدولية في مجال استشراف المهن والكفاءات في قطاع صناعة الطيران.

- **الدراسة الاستشرافية حول سوق الشغل للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.**

تعتبر الدراسة الاستشرافية حول سوق الشغل، التي تنجزها سنويا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الآلية الاحصائية الوحيدة في المغرب التي تتطرق لمسألة تحديد الاحتياجات من التشغيل المعبر عنها من طرف المقاولة أو المشغل. واستنادا على بحث ميداني لدى عينة من المقاولات، تهدف هذه الدراسة

إلى: (1) تحديد الاحتياجات من التشغيل في القطاعات المستهدفة لفترة محددة، (2) مواءمة عروض التكوين المقدمة مع احتياجات المقاولات و (3) إطلاع المقاولات على عروض الوكالة في مجال الخدمات المقدمة.

وتغطي هذه الدراسة بشكل خاص القطاعات الواعدة من حيث إحداث عدد مناصب الشغل، حيث يتم تحديدها على صعيد كل جهة من طرف اللجنة الجهوية لتحسين قابلية التشغيل. أما بخصوص العينة المستهدفة من البحث، فيتم تحديدها في إطار أشغال مجموعة العمل القطاعية المتعلقة بالقطاع المستهدف. وابتداء من سنة 2019 أصبح تحديد عينة المقاولات المستهدفة يتم وفق الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والتي تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة على صعيد الجهة والمقاربة القطاعية.

هذا، وتجدر الإشارة الى أن هذا البحث الاستشرافي يقوم كذلك برصد احتياجات المشاريع الاستثمارية على مستوى الجهة وكذا الاحتياجات المتوقعة من التكوينات القصيرة المدة والصعوبات التي تواجه المقاولات المستهدفة في عمليات تشغيل اليد العاملة.

مبيان2 : مراحل استغلال نتائج البحث الاستشرافي لسوق الشغل

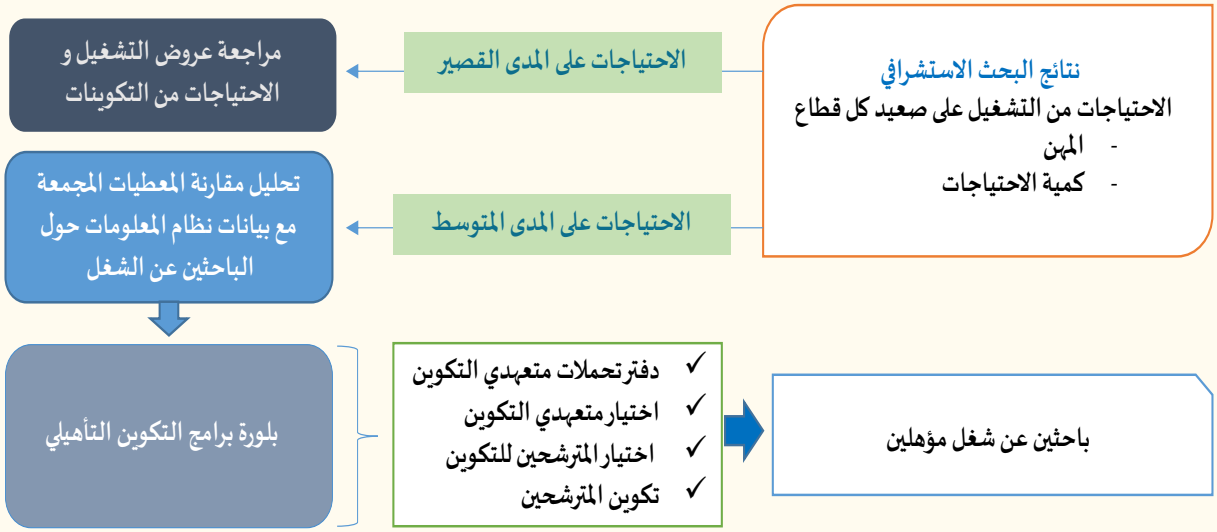

أما على المستوى الميداني، فيتم إنجاز البحث من طرف مستشاري التشغيل للوكالة على صعيد كل جهة في نفس الفترة الزمنية من أجل توحيد الأهداف المتوخاة وتحيين البيانات التي يتم تجميعها بشكل آني. ويتم تجميع البيانات ووضعها في نظام معلومات خاص بهذه العملية حسب المهن والنوع الاجتماعي وإلزامية التوفر على شهادة (أطر، أطر متوسطة أو بدون شهادة) والقطاع الاقتصادي والجهات. وتتجلى عملية استغلال المعطيات من طرف وكالات التشغيل، من جهة، في تحديد الاحتياجات على المدى القصير عبر مراجعة عروض التشغيل والاحتياجات من التكوينات وإجراء عملية مقارناتية مع البيانات المتوفرة في نظام المعلومات الخاص

بالباحثين عن شغل، من جهة أخرى. وبهذا، تمكن هاتين العمليتين من تحديد التكوينات المعبر عنها من طرف المقاولات (التكوين التعاقدي من أجل التشغيل) وكذا اعتماد تكوينات تأهيلية لفائدة حاملي الشهادات بهدف المواءمة مع احتياجات النسيج الاقتصادي الجهوي.

- **تتبع اتفاقيات الاستثمارومناصب الشغل المحتمل إحداثها**

تعتبر عملية تتبع اتفاقيات الاستثمار المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات التي يرأسها السيد رئيس الحكومة وتتكلف بتدبير كتابتها الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، مصدر أساسي للبيانات حول عدد مناصب الشغل المتوقع إحداثها قطاعيا وجهويا وذلك بناءً على اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين الحكومة والشركات الاستثمارية في إطار النظام التعاقدي.

وبرسم سنة 2020، صادقت لجنة الاستثمارات على 45 مشروع اتفاقية استثمار يبلغ حجمها المالي 23،38 مليار درهم من شأنها توفير 3194 منصب شغل مباشر و5406 منصب شغل غير مباشر. ويظهر توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات أن قطاع السياحة والترفيه يحتل الصدارة، حيث سيمكن من إحداث 1534 منصب شغل، بما يزيد عن نسبة 48% من مجموع مناصب الشغل المباشرة المزمع إحداثها. ويحتل قطاع الصناعة والتجارة المرتبة الثانية بما مجموعه 1410 منصب شغل، بنسبة 44%. فيما يحل قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة بنسبة 5% من مجموع مناصب الشغل المزمع إحداثها (160 منصب).

أما بخصوص توزيع مناصب الشغل حسب جهة الاستقرار، فتحتل جهة الدار البيضاء - سطات المرتبة الأولى بما مجموعه 1658 منصب شغل مباشر، بنسبة تزيد عن 52%، تم جهة مراكش - آسفي بما مجموعه 319 منصب شغل، بنسية 10% من مجموع مناصب الشغل المباشرة، تم جهة طنجة-تطوان الحسيمة بمجموع 317 منصب شغل، وجهة سوس ماسة بمجموع 300 منصب شغل.

2.4. تتبع تداعيات جائحة كوفيد-19

بعد المرحلة الثانية التي تميزت بتفعيل دور اللجان الموضوعاتية وتقديم وتدارس أنظمة المعلومات المتعلقة بالتشغيل والمقاربات المنهجية المعتمدة من طرف بعض المؤسسات والقطاعات الأعضاء باللجنة لتتبع احداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل، تمحورت أشغال اللجنة خلال المرحلة الثالثة حول الدور المهم الذي يجب ان تلعبه اللجنة في سياق خاص مرتبط بتداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني وما لها من أثر سلبي على سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة اجتماعها الثالث يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، تمحورت أشغاله بالأساس حول المعطيات المتوفرة والدراسات المنجزة من طرف القطاعات والمؤسسات الممثلة داخل اللجنة حول تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل في ظل الأزمة الاقتصادية والصحية المرتبطة بكوفيد-19.

وفي هذا الصدد، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بقياس تداعيات الازمة على سوق الشغل من خلال استغلال المعطيات المرتبطة بالمقاولات في وضعية صعبة والتي قامت بتقديم طلب الاستفادة من التعويض الذي خصصته الدولة لفائدة الاجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل. وقد تم تقاسم أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة مع أعضاء اللجنة.

وفي نفس الإطار قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتتبع تطور التصريحات الاجرية منذ شهر مارس تاريخ بداية الحجر الصحي واتخاذ إجراءات للحد من أثر جائحة كورونا على الاجراء والمقاولات. كما قام بإعداد توقعات عدد الأجراء المزمع التصريح بهم لدى الصندوق خلال الشهور الأخيرة من سنة 2020 وكذا الأسدس الأول لسنة 2021، وذلك من خلال اعتماد مقاربة منهجية مبنية على سيناريوهات مختلفة لاستعادة الأنشطة الاقتصادية لعافيتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط، في إطار مواكبتها لتداعيات الجائحة، قامت بإنجاز عدة بحوث إحصائية ودراسات مكنت من توفير معطيات ومؤشرات مهمة حول انعكاسات هذه الازمة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسوق الشغل بشكل خاص.

3. مخرجات أشغال اللجنة ومجموعات العمل الموضوعاتية

يقدم هذا الجزء من التقرير أهم مخرجات أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية، وتهم أساسا تقديم وتحليل مؤشرات إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب مصادر المعلومات المتوفرة حول سوق الشغل، ويتعلق الأمر بالبحث الوطني حول التشغيل، قاعدتي بيانات قطاع الصناعة وقطاع الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل في مقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم، وكذا تقديم أهم نتائج الدراسات الاستشرافية لسوق الشغل من خلال البحث الاستشرافي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات وكذا ورشات التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات للمرصد الوطني لسوق الشغل في إطار الشراكة مع وكالة تحدي الألفية – المغرب. كما يتطرق هذا الجزء من التقرير إلى تقديم مؤشرات تتبع تداعيات جائحة كوفيد-19على سوق الشغل من خلال بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3.1. إحداث وفقدان مناصب الشغل

- **إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب البحث الوطني حول التشغيل**

كما تمت الإشارة اليه مسبقا يعتبر البحث الوطني حول التشغيل مصدرا رئيسيا للمعطيات حول النشاط والتشغيل والبطالة، واعتمادا على احتساب الفرق في حجم التشغيل بين فترتين متتاليتين (سنويا أو فصليا) يتم احتساب الإحداث/الفقدان الصافي لمناصب الشغل، والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم نشرها من طرف المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة تقديم النتائج الرئيسية للبحث.

ومن هذا المنطلق، وبالاعتماد على المعطيات المتوفرة حول هذا المؤشر، عرف منحنى تطور إحداث وفقدان مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2016 تغيرا ملحوظا من سنة لأخرى ما بين ارتفاع أو انخفاض في حجم المناصب المحدثة أو فقدانها كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2016. في حين عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا انطلاقا من سنة 2017 ليبلغ ما مجموعه 165.000 منصب شغل محدث خلال سنة 2019. أما بخصوص سنة 2020، فقد عرف الاقتصاد الوطني فقدان ما يناهز 433 ألف منصب شغل، ويعزى هذا الأداء أساسا إلى تفشي جائحة كوفيد-19 والى ضعف السنة الفلاحية.

مبيان3 :تطور إحداث وفقدان مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2020 (بالآلاف)

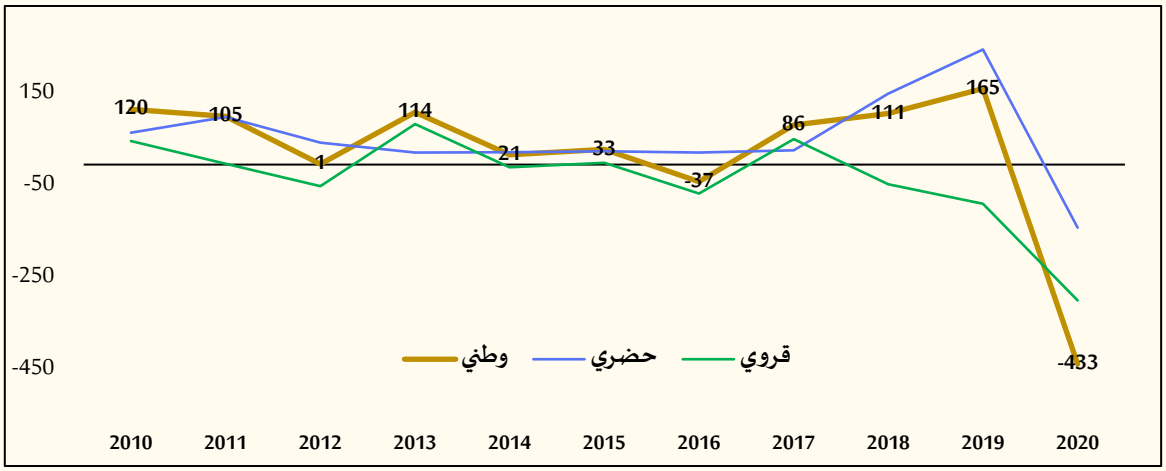

مصدر المعطيات: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل

من خلال تحليل معطيات الإحداث الصافي لمناصب الشغل حسب القطاعات، يتبين أن قطاع الخدمات يضل المحرك الرئيسي لإحداث مناصب الشغل، حيث ساهم لوحده في إحداث ما مجموعه 435 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2019 (أي 145 ألف منصب كمتوسط سنوي). أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والغابات والصيد فيعرف تأرجحا ما بين فقدان وإحداث لمناصب الشغل، على الرغم من أن هذا القطاع يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني حيث يساهم بحوالي 12% في الناتج الداخلي الخام. ويعزى ذلك لارتباطه بشكل كبير بالتقلبات المناخية وبمستوى التساقطات المطرية.

أما فيما يتعلق بسنة 2020، فقد سجلت جميع القطاعات، دون استثناء، فقدان لمناصب الشغل وخاصة بقطاع الفلاحة والغابة والصيد بما مجموعه 273.000 منصب شغل، يليه قطاع الخدمات ب 107.000 منصب شغل بالنظر الى الإجراءات الاحترازية التي اعتمادها من أجل الحد من انتشار وباء كوفيد- 19، مما أثر سلبا على جميع الأنشطة السياحية والترفيهية التي تدخل ضمن مكونات هذا القطاع.

مبيان4 :الإحداث الصافي لمناصب الشغل حسب القطاعات

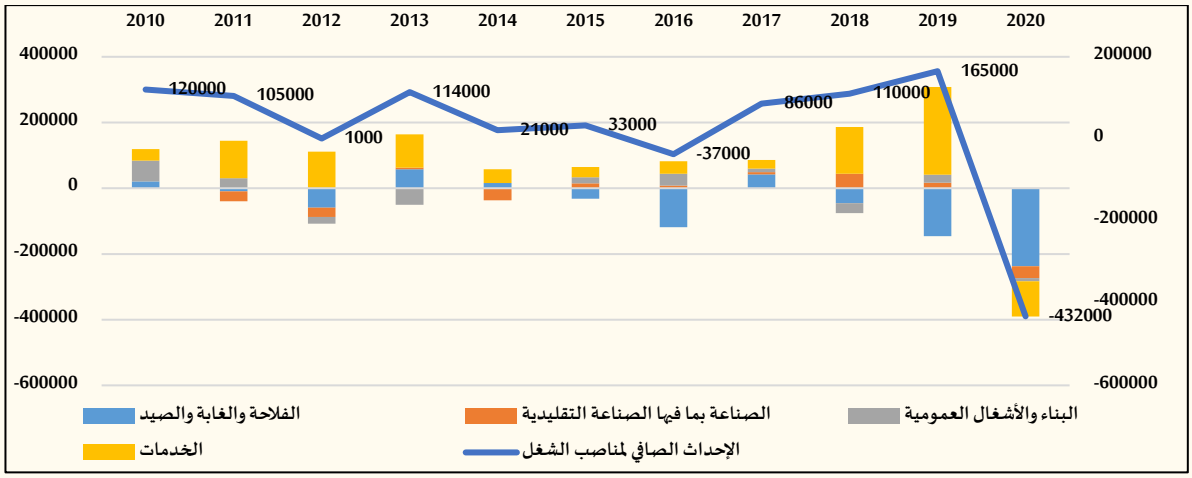

121مصدر المعطيات: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل

- **إحداث مناصب الشغل بقطاع الصناعة**

من خلال تحليل البيانات المقدمة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي حول مناصب الشغل المحدثة في قطاع الصناعة، والتي تغطي الفترة الممتدة ما بين سنتي 2014 و2019، يتبين أن مناصب الشغل المحدثة بالقطاع قد بلغ حوالي 148 ألف منصب خلال هذه الفترة، أي بمعدل سنوي ناهز 84 ألف منصب شغل. وتعد سنة 2017 السنة الأفضل نظرا لإحداث ما يفوق 110 ألف منصب شغل، فيما عرفت السنتين المواليتين انخفاضا طفيفا بتسجيل 92.548 و94.691 منصب خلال سنتي 2018 و2019.

مبيان5 :تطور إحداث مناصب الشغل بالقطاع الصناعي

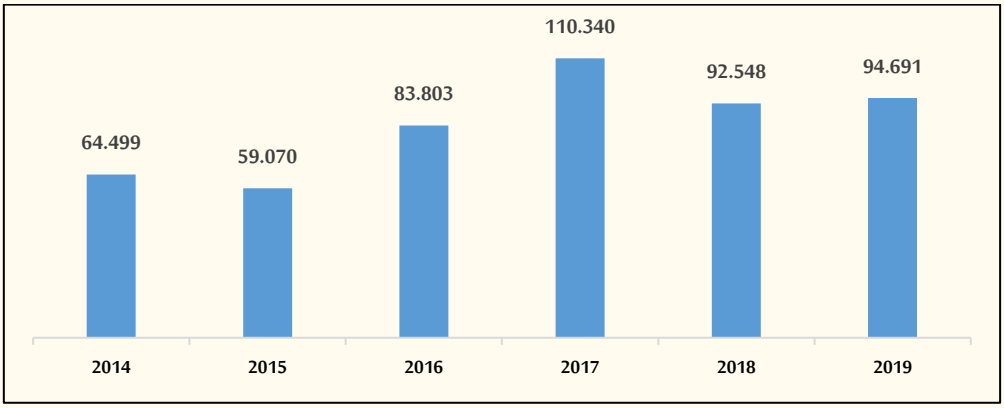

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي

كما أن توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب الفروع الصناعية خلال هذه الفترة يضع صناعة السيارات في المرتبة الأولى بنصيب 29% من المناصب المحدثة، تليها صناعة النسيج والألبسة (19%) ثم الصناعات الغذائية (16%) وترحيل الخدمات (16%)، حيث أن هذه الفروع الأربعة لوحدها قد مكنت من إحداث 80% من مجموع المناصب المحدثة خلال الفترة الممتدة بين 2014-2019.

مبيان6 :توزيع المناصب الصافية المحدثة خلال 2014-2019 حسب القطاعات

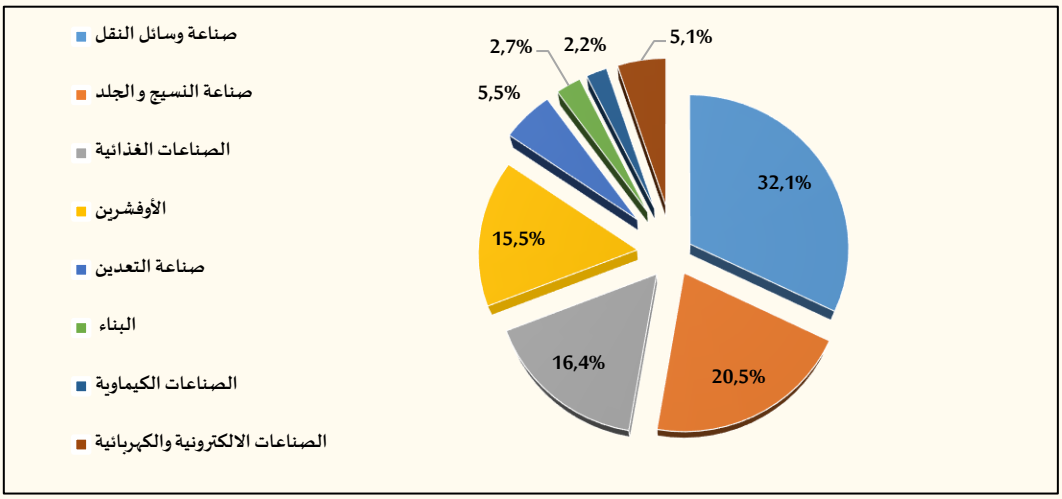

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي

أما فيما يتعلق بوثيرة إحداث مناصب الشغل، فإن صناعة السيارات تتصدر المرتبة الأولى بوثيرة متوسطة تقدر ب 25% سنويا أي ما يعادل 25 ألف منصب شغل، إذ انتقل من أقل من 10 آلاف منصب شغل محدث سنة 2014 إلى ما يقارب 31 ألف منصب سنة 2019. كما أن الصناعات الإلكترونية رغم قلة حجم إحداثها لمناصب الشغل فقد عرفت تطورا في وثيرة الإحداث خلال هذه الفترة، حيث انتقل عدد المناصب المحدثة من 310 منصب شغل الى 869 منصب.

جدول1 :تطور المناصب المحدثة خلال الفترة 2014-2019

القطاعات	2014	2018	2019	2019-2014	المتوسط السنوي خلال 2014-2019	التطور السنوي
صناعة وسائل النقل	11646	33657	33400	162332	27055	23%
صناعة النسيج والجلد	18059	18111	18422	103612	17269	0%
الصناعات الغذائية	12932	13827	17507	82780	13797	6%
ترحيل الخدمات	9306	16018	9568	78116	13019	1%
صناعة التعدين	4005	3507	7062	27690	4615	12%
البناء	3577	1658	1847	13441	2240	-12%
الصناعات الكيماوية	3813	4236	4830	25726	4288	5%
الصناعات الالكترونية والكهربائية	1155	1462	2044	11156	1859	12%
صناعات أخرى	6	72	11	98	16	13%
المجموع	64499	92548	94691	504951	84159	8%

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي

وقد تمكن الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019 من إحداث ما مجموعه 33.400 منصب شغل في قطاع "صناعة وسائل النقل"، ومن ضمنها ثلاثة أرباع كانت من نصيب فرع صناعة السيارات. كما سجل قطاع "النسيج والألبسة" نتائج مهمة بإحداثه أكثر من 18.400 منصب شغل، يليه قطاع "الصناعات الغذائية" بأكثر من 17.500 منصب صاف. يلاحظ كذلك أن القطاعين الأولين حافظا على نفس وتيرة خلق مناصب الشغل بين سنتي 2018 و2019، كما هو الشأن بالنسبة لقطاعي البناء والصناعات الكيماوية.

ومن جهة أخرى، ولتنفيذ مُخطّط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) تمت تعبئة ميزانية مهمة، من خلال صندوق التنمية الصناعية والاستثمار الذي مكن النسيج الصناعي من توطيد وتحديث قدرته على استبدال المنتجات المستوردة مع تحديد أهداف واضحة من حيث الإنتاج والتصدير وإحداث فرص الشغل.

ولتوطيد مكانة المغرب الصناعية قامت الوزارة بإطلاق مخطط الانعاش الصناعي (2021-2023) التي يهدف إلى دعم القطاعات الصناعية وتعزيز تكاملها، والرفع من وثيرة إحداث فرص الشغل ومن القيمة المضافة، وتطوير ريادة الأعمال مع تشجيع ظهور جيل جديد من الصناعيين، وتعزيز مكانة المغرب كقاعدة صناعية دائرية حالية من الكربون وذلك لتحسين القدرة التنافسية للقطاع وتعزيز جاذبيته ووضعه على مسار الابتكار. وفي هذا الصدد، واعتمادا على مقاربة "استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية" تم تحديد ثمان

قطاعات استراتيجية تساهم بحوالي 34 مليار درهم من الواردات، سيتم العمل عليها من أجل تطوير إمكانات الإنتاج المحلي مما سيؤدي حتما الى خلق المزيد من فرص الشغل.

هذا، ومن أجل تتبع نتائج البرامج التنموية الصناعية، تولي وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي أهمية قصوى للمعلومة الاحصائية وموثوقيتها. فبالإضافة الى استغلال المعطيات التي تنتجها المؤسسات العمومية، تقوم الوزارة بإنجاز بحث ميداني لدى المقاولات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية والذي يوفر عدة معطيات تهم خصوصا عملية الإنتاج. وفي هذا الإطار، ومن أجل توفير معطيات محينة ودقيقة ومنسجمة وفي الوقت المناسب، تقوم الوزارة بمراجعة منهجية البحث السنوي للصناعات التحويلية من أجل تحسين محتواه ومخرجاته مع تخفيف وتبسيط الاستمارة، بحيث لا يتم طلب البيانات التي يمكن للوزارة الحصول عليها بصيغة أخرى. كما تعمل الوزارة على إتمام عمليات التبادل بين نظام المعلومات الخاص بها ونظم معلومات الشركاء المؤسساتيين.

- **إحداث مناصب الشغل بقطاع الصناعة التقليدية**

في إطار اعداد مخططه الاستراتيجي "رؤية 2015" ومن أجل العمل على تطوير قطاع الصناعة التقليدية "ذات المحتوى الثقافي القوي" قام قطاع الصناعة التقليدية ابتداء من سنة 2006، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط، بالعمل على ملاءمة تصنيف الأنشطة الاقتصادية وتصنيف المهن المستعملة من طرف المندوبية مع قائمة الأنشطة والمهن المستعملة من طرف قطاع الصناعة التقليدية اعتمادا على الإحصاء الوطني العام لسنة 2004 والبحث الوطني حول التشغيل. هذه العملية مكنت الى حدود سنة 2015 من انتاج مؤشرات حول اليد العاملة في الحرف التقليدية ذات المحتوى الثقافي القوي. أما خلال سنتي 2016 و2017 فان العملية احتوت كل المهن الفنية والإنتاجية للصناعة التقليدية مما مكن من التعرف على حجم اليد العاملة بهذا القطاع.

ولتحيين هذه المعطيات ونظرا للمعلومات الهائلة التي يوفرها الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وأخذا بعين الاعتبار التحسينات التي عرفها البحث الوطني حول التشغيل، سيقوم قطاع الصناعة التقليدية بتحيين هذه المقاربة من أجل انتاج مؤشرات محينة وأكثر دقة.

من خلال تحليل البيانات المقدمة من طرف قطاع الصناعة التقليدية، يتبين أن حجم اليد العاملة في مجال الصناعة التقليدية "ذات المحتوى الثقافي القوي" يقدر بحوالي 412 ألف منصب شغل سنة 2015. وقد عرف هذا المعدل ارتفاعا بنسبة 2,1% في المتوسط السنوي ما بين 2006 و2015، أي بما يعادل حوالي 7900 منصب شغل صافي سنويا.

مبيان7 : تطور النسبة السنوية للتشغيل بالحرف ذات المحتوى الثقافي القوي خلال فترة 2006-2015

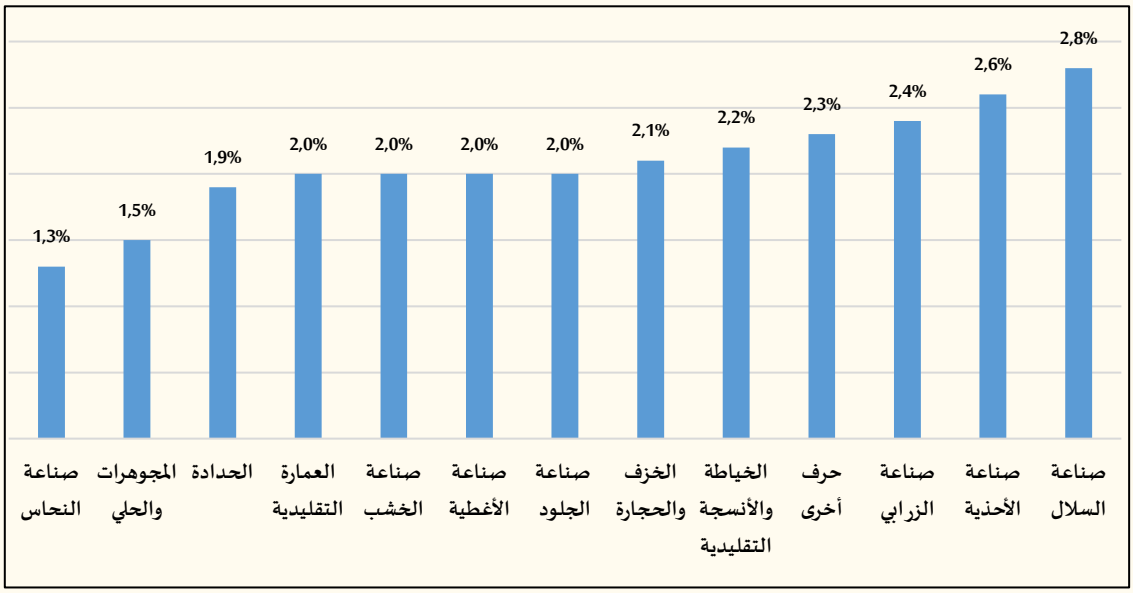

المصدر: قطاع الصناعة التقليدية

من جهة أخرى، فإن عملية إحصاء كل المهن الفنية والإنتاجية للصناعة التقليدية لسنتي 2016 و2017 مكنت من مقاربة حجم اليد العاملة بهذا القطاع والذي استقر في حوالي 1,128 مليون مهني سنة 2017 تستحوذ فيها مهنة الخياطة والأنسجة التقليدية على حوالي 37% تليها مهنة العمارة التقليدية ب19% ومهنة صناعة الخشب ب 17%.

مبيان8 : فرص الشغل المحدثة لسنة 2017 بالحرف الفنية و الإنتاجية

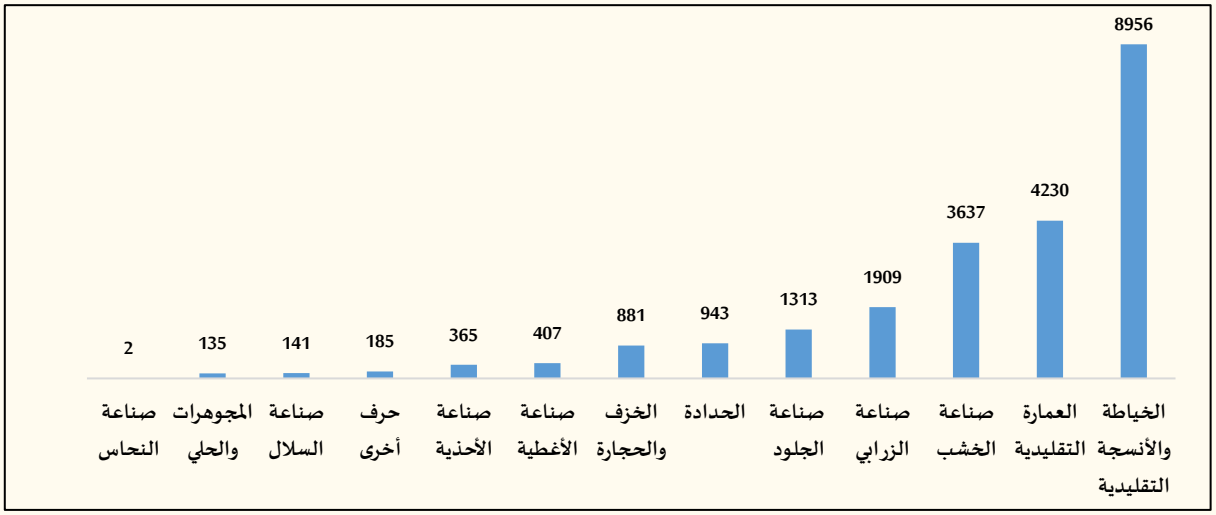

المصدر: قطاع الصناعة التقليدية

كما عرف هذا القطاع إحداث ما يزيد عن 23 ألف مهنة سنة 2017، حيث مكنت مهنة الخياطة والأنسجة التقليدية من خلق حوالي 9 آلاف منصب شغل ومهنة العمارة التقليدية 4,2 ألف منصب، كما أحدثت مهنة صناعة الخشب 3,6 ألف منصب شغل.

- **إحداث وفقدان مناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

اعتمادا على قاعدة البيانات الخاصة بتصريحات الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنجز المرصد الوطني لسوق الشغل مذكرة حول مقاربة إحداث وفقدان مناصب الشغل استنادا على ثلاث منهجيات. وقبل تقديم نتائج هذه المقاربة، لابد من الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تم التوصل بها في أبريل من سنة 2020 والتي تتضمن حوالي 3,8 مليون تصريح أجري برسم سنة 2019 (مقابل 2,4 مليون سنة 2010، أي بزيادة سنوية متوسطة تقدر بنحو 5,4 %) وحوالي 3,3 مليون أجير (مقابل 2.1 مليون أجير سنة 2010، أي بارتفاع متوسط سنوي بلغ 5%).

أما على مستوى المقاولات، فالمعطيات الواردة بقاعدة البيانات تبرز ارتفاع عدد المقاولات المنخرطة النشطة (التي صرحت بأجير واحد على الأقل خلال السنة) من 134 ألف مقاولة تقريبا برسم سنة 2010 إلى أكثر من 252 ألف سنة 2019، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها 7,3%.

مبيان 9: تطور عدد الأجراء والمقاولات والتصريحات الاجرية
(حسب قاعدة البيانات المتوفرة لدى المرصد الوطني لسوق الشغل)

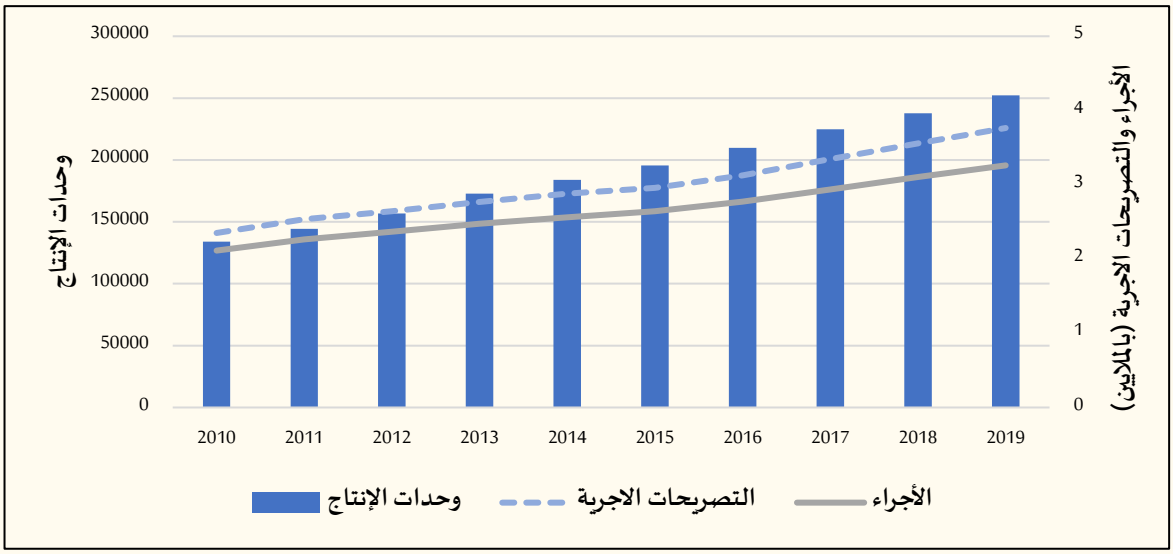

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أما على المستوى القطاعي، فأكثر من ثلثي المقاولات تزاول نشاطها في قطاع الخدمات والتجارة (67%) وتمثل أكثر من نصف التصريحات الاجرية (54%). في المقابل يمثل قطاع الصناعة 8% من مجموع المقاولات و18% من مجموع التصريحات الأجرية. في حين، يسجل توزيع متعادل لقطاعي الفلاحة والبناء على مستوى التصريحات الأجرية بحصة 14%، ويمثل هذين القطاعين 9% و16% على التوالي من مجموع المقاولات.

يلاحظ عموما أن المقاولات المنخرطة هي حديثة الإنشاء، حيث أن أكثر من ربع المقاولات (26%) لا يتعدى عمرها السنتين وأكثر من ثلثي المقاولات يقل عمرها عن 11 سنة (69%). أما على مستوى الأجراء، فأكثر من نصف عدد الأجراء (57%) تفوق مدة تصريحهم 10 سنوات.

وبالنظر الى حجم المقاولات، يتكون النسيج المقاولاتي في غالبيته من المقاولات الصغيرة جدا (أقل من 10 أجراء)، اذ تشكل هذه الفئة من المقاولات 85% من مجموع المقاولات وتشغل 16% من مجموع الأجراء، في حين أن المقاولات الكبيرة (أكثر من 200 أجير) لا تمثل سوى 1% من مجموع المقاولات ولكنها في المقابل تصرح بحصة 53% من مجموع الأجراء.

هذا، ولمقاربة إحداث وفقدان مناصب (فرص) الشغل، واعتمادا على تتبع تطور عدد الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المنخرطة بالصندوق، قام المرصد الوطني لسوق الشغل باعتماد ثلاث منهجيات، تقوم كل واحدة بتسليط الضوء على ظاهرة احداث وفقدان مناصب (فرص) الشغل حسب ثلاث فرضيات ترتكز أساسا على التغير في عدد الاجراء الإجمالي، تم التغير في عدد الاجراء داخل كل قطاع وأخيرا التغير في عدد الاجراء على صعيد المقاولة.

هكذا وحسب ما تسمح به المعطيات المتوفرة بقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن استعمال مفهوم "منصب شغل" او "فرصة شغل" يختلف من منهجية لأخرى وبالتالي يختلف تفسير مفهوم إحداث وفقدان مناصب الشغل تبعا لهذا المفهوم.

المنهجية الأولى: التغير في عدد الاجراء حسب مقاربة التدفق الأجري

تعتمد هذه المنهجية على احتساب التغير في العدد الإجمالي للأجراء المصرح بهم من سنة الى أخرى بغض النظر عن عدد التصريحات لنفس الأجير من طرف مقاولات مختلفة.

جدول2 : التدفق الأجري لسنوات 2017 و2018 و2019

السنة	فرص الشغل الخام المفقودة	فرص الشغل الخام المحدثة	الصافي المحدث لفرص الشغل
2017	405 485	566 834	161 349
2018	436 056	603 888	167 832
2019	464 605	621 859	157 254

المصدر: حساب المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

عرفت سنة 2019 إحداث ما يقارب 622 ألف فرصة شغل مقابل حوالي 604 ألف سنة 2018، وفي نفس السنة تم فقدان حوالي 465 ألف فرصة شغل مقابل 436 ألف خلال سنة 2018.

من هذا المنطلق، سجلت سنة 2019 تغيرا صافيا في عدد الأجراء قدر ب 157 ألف برسم سنة 2019 مقابل ما يقارب 168 ألف سنة 2018. وبالنسبة للفترة الممتدة بين 2011 و2019، فقد بلغ متوسط التغير الصافي السنوي في عدد الأجراء ما يقارب 128 ألف مع تسجيل تسارع ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

مبيان10 : تطور الإحداث الصافي لفرص الشغل: مقاربة التدفق الأجري

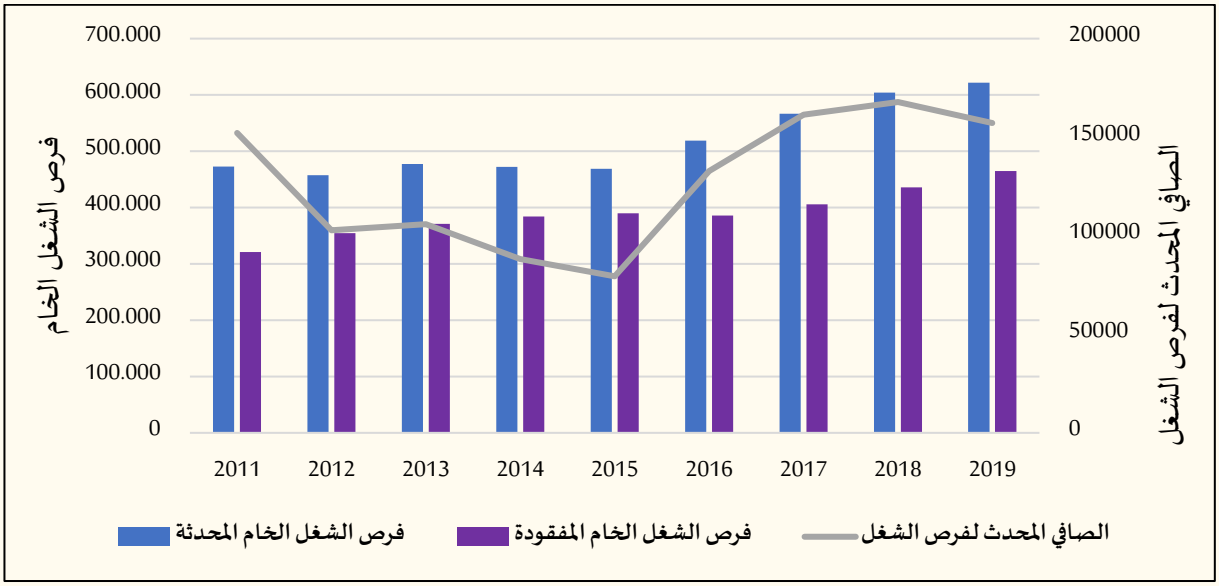

المصدر: حساب المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المنهجية الثانية: التغير في عدد التصريحات الأجرية حسب المقاربة القطاعية

من أجل مقاربة الإحداث الصافي لمناصب الشغل على مستوى كل قطاع، تم اعتماد المنهجية التالية:

- احتساب عدد الأجراء المصرح بهم في قطاع ما خلال السنة المعنية، دون التصريح بهم داخل نفس القطاع خلال السنة التي قبلها وذلك لمقاربة فرص الشغل المحدثة بالقطاع.
- احتساب عدد الاجراء الغير المصرح بهم خلال السنة المعنية في قطاع ما، بينما كان مصرحا بهم داخل نفس القطاع السنة التي قبلها وذلك لمقاربة فرص الشغل المفقودة سنويا بالقطاع.
- الدائمون من سنة لأخرى: هم الاجراء المصرح بهم في قطاع ما خلال السنة المعنية والسنة التي قبلها.
- الإحداث الصافي السنوي لمناصب الشغل: الفرق ما بين فرص الشغل المحدثة وفرص الشغل المفقودة لكل قطاع اقتصادي على حدا.

ووفقًا لهذه المنهجية، فقد بلغ الإحداث الصافي لفرص الشغل حوالي 165.5 ألف فرصة برسم سنة 2019 (مقابل 182 ألف سنة 2018)، مع تسجيل 102 ألف فرصة شغل كإحداث صاف في قطاع الخدمات (بما فيها التجارة) و25 ألف بقطاع الصناعة (بما فيها النسيج والملابس) و20 ألف بقطاع البناء والأشغال العمومية وأخيرا قطاع الفلاحة ب 18 ألف فرصة شغل.

جدول3 : الاحداث الصافي لفرص الشغل لسنة 2019حسب المقاربة القطاعية

القطاع الاقتصادي	مناصب الشغل الخام المفقودة	مناصب الشغل الخام المحدثة	الصافي المحدث لفرص الشغل
الفلاحة والغابة والصيد	101 042	119 653	18 611
البناء والأشغال العمومية	116 327	136 103	19 776
النسيج والملابس	35 071	41 100	6 029
صناعات أخرى	71 416	90 704	19 288
التجارة	96 956	126 390	29 434
خدمات أخرى	234 734	307 112	72378
الأنشطة المبهمة	313	301	-12
المجموع	655 859	821 363	165 504

المصدر: حساب المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أما خلال الفترة (2011-2019) فقد بلغ الإحداث المتوسط السنوي الصافي لفرص الشغل 135 ألف فرصة شغل. وعموما يلاحظ أن الإحداث الصافي لفرص الشغل يتم بشكل رئيسي في القطاع الثالث (الخدمات والتجارة) وبدرجة أقل في الفلاحة مع تسجيل تحسن ملحوظ على مستوى قطاع النسيج خلال السنوات الأخيرة والذي كان قد عرف تراجعا في صافي فرص الشغل المحدثة في الفترة ما قبل سنة 2016.

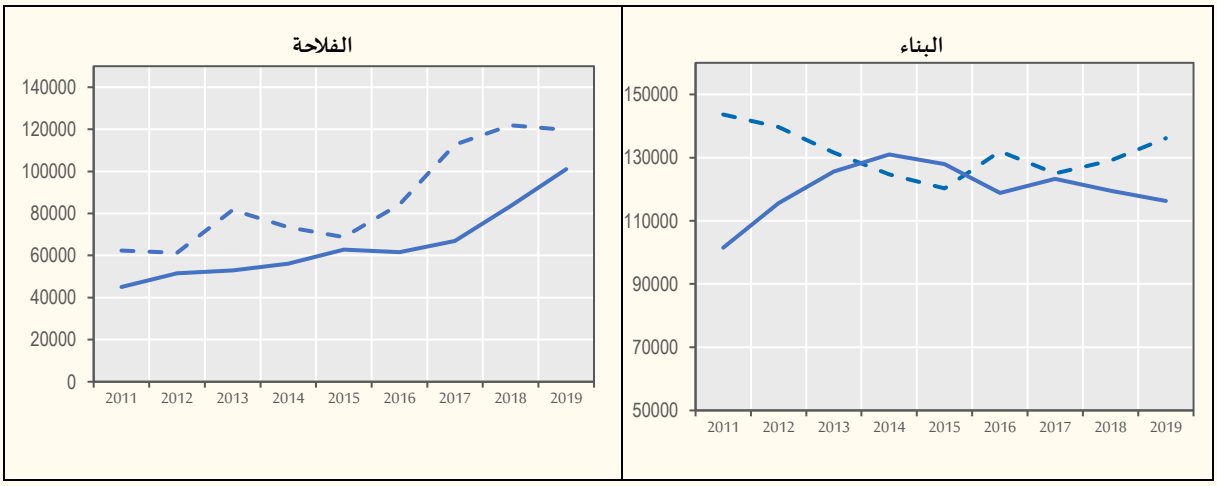

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المنهجية الثالثة: التغير في عدد التصريحات الأجرية حسب المقاربة المقاولاتية

تقوم هذه المنهجية على تتبع الأجراء المصرح بهم من طرف كل مقاولة على حدا من سنة إلى أخرى من أجل:

- تحديد مجموع الأجراء المصرح بهم من طرف مقاولة ما في السنة المعنية دون أن يكون مصرحا بهم من طرف نفس المقاولة في السنة السابقة لمقاربة فرص الشغل المحدثة سنويا من طرف المقاولة المعنية.
- تحديد مجموع الأجراء الذين لم يتم التصريح بهم خلال السنة المعنية من طرف مقاولة ما في حين أنهم قد كان مصرحا بهم من طرف نفس المقاولة خلال السنة قبلها لمقاربة فرص الشغل المفقودة سنويا من طرف المقاولة المعنية.
- تحديد الاجراء الذين تم التصريح بهم من طرف مقاولة ما في خلال السنة المعنية والسنة التي قبلها.
- احتساب الإحداث السنوي الصافي لفرص الشغل والذي يشكل الفرق ما بين مجموع فرص الشغل المحدثة ومجموع فرص الشغل المفقودة.

جدول4 : عدد التصريحات الأجرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة حسب المقاربة المقاولاتية

السنة	فرص الشغل الخام المفقودة	فرص الشغل الخام المحدثة	الإحداث الصافي لفرص الشغل
2017	880 415	1 100 153	**219 738**
2018	978 278	1 192 961	**214 683**
2019	1 064 125	1 269 369	**205 244**

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

وحسب هذه المنهجية، فقد بلغ عدد فرص الشغل المحدثة حوالي 1.3 مليون سنة 2019 بينما بلغ عدد فرص الشغل المفقودة حوالي 1.1 مليون، وبهذا بلغ صافي المناصب المحدثة 205 ألف منصب شغل سنة 2019 مقابل 215 ألف منصب سنة 2018. وقد بلغ المتوسط السنوي للمناصب المحدثة الصافية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2019 حوالي 157 ألف منصب.

مبيان11 : تطور الإحداث الصافي لفرص الشغل: المقاربة المقاولاتية

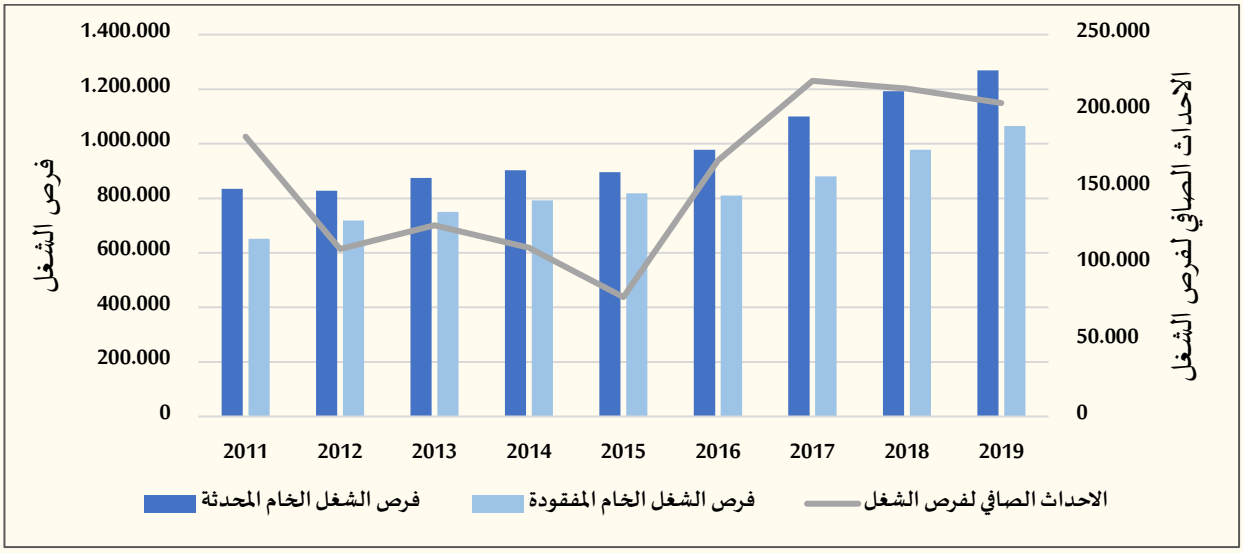

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

خلال سنة 2019، خلقت المقاولات الصغيرة جدا 37 ألف فرصة شغل صافية، مقابل 42 ألف للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و116 ألف بالنسبة للمقاولات الكبيرة.

ويلاحظ عموما خلال السنوات الأخيرة، أن أكثر من نصف فرص الشغل الصافية همت المقاولات الكبيرة، حيث عرفت حصة هذه المقاولات تراجعا الى حدود سنة 2015 بتسجيل نسبة 40% من مجموع فرص الشغل الصافية، لترتفع إلى نحو 56% سنة 2019. وبالمقابل عرفت حصة المقاولات الصغيرة جدا ارتفاعا إلى نحو 36% سنة 2015 ثم تراجعا الى حدود 18% سنة 2019. في حين، ظلت نسبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة شبه مستقرة عند 26%.

مبيان12 : تطور حصة الإحداث الصافي لفرص الشغل حسب حجم وحدات الإنتاج

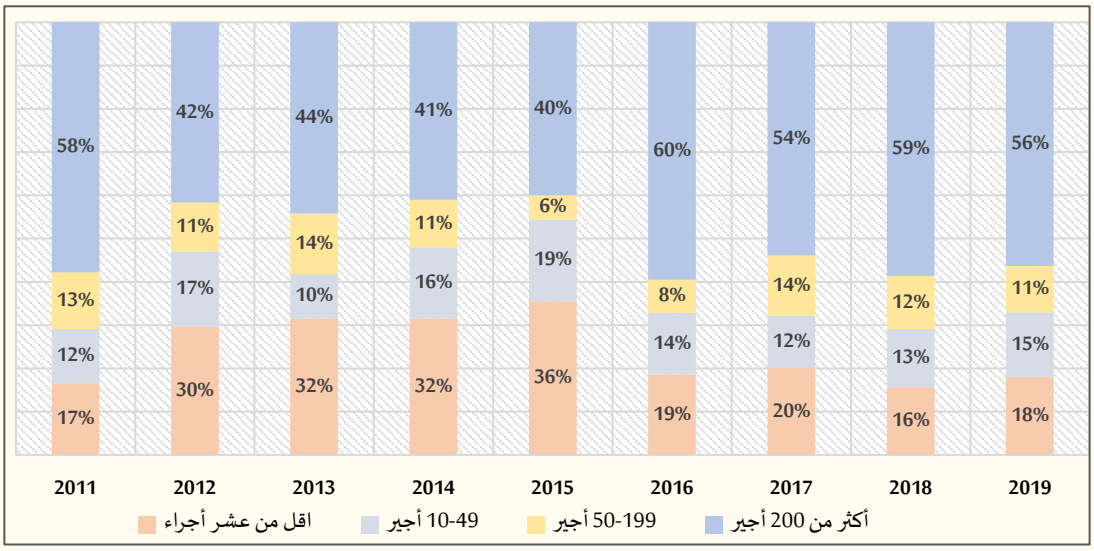

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

3.2. استشراف سوق الشغل

- **نتائج البحث الاستشرافي حول سوق الشغل للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل لسنة 2019**

شمل البحث الاستشرافي حول سوق الشغل الذي أنجزته الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات سنة 2019، حوالي 8000 مقاولة تغطي القطاعات الواعدة على صعيد جهات المملكة. ومكن هذا البحث من استشراف الحاجيات من التشغيل المعبر عنها من طرف المقاولات وكذا الاحتياجات من التشغيل والتكوين برسم المشاريع الاستثمارية. وتظل هذه العملية الاستشرافية، كما هو الحال في السنوات السابقة، أداة فعالة لتعزيز موقع الوكالة باعتبارها فاعلا رئيسياً في سوق الشغل، ولكنها أيضاً أداة لصنع القرار تمكن من توفير حلول مناسبة لإشكالية مواءمة العرض مع الطلب في سوق الشغل.

وقد بلغ حجم الاحتياجات من التشغيل المعبر عنها من طرف المقاولات التي شملها البحث الاستشرافي حوالي 113.500 حتى نهاية 2020، 74% من هذه الاحتياجات متمركزة في محور "الدار البيضاء – طنجة"، حيث سجلت جهتا الدار البيضاء-سطات وطنجة-الحسيمة-تطوان 25% من الاحتياجات من التشغيل لكل منهما، متبوعتين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 24 %، تليها جهات فاس-مكناس وسوس-ماسة ومراكش-أسفي على التوالي ب 9% و6% و5%، في حين سجلت باقي جهات المملكة حوالي 1% من الاحتياجات من التشغيل أو أقل حسب كل جهة.

مبيان13 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب الجهات إلى غاية نهاية 2020

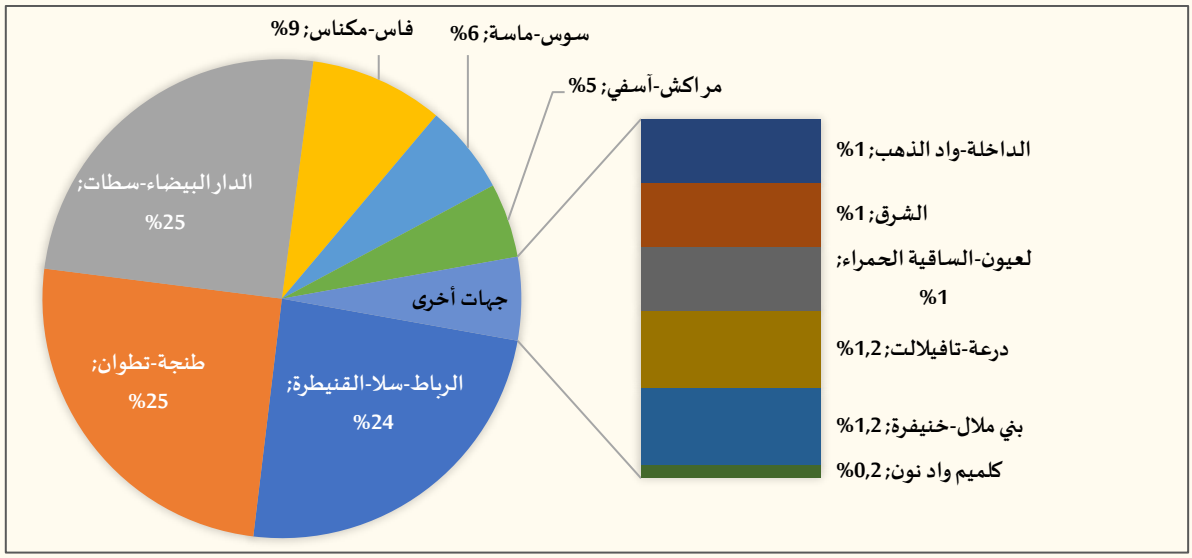

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وحسب القطاعات الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع صناعة السيارات على أكثر من ربع الاحتياجات من التشغيل (27%)، متبوعا بقطاع الخدمات الإدارية والدعم (10 %) وقطاع التكنولوجيات الحديثة وترحيل الخدمات (10%)، ثم قطاع الفلاحة والغابات والصيد ب 8% من الاحتياجات من التشغيل.

مبيان14 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي إلى غاية نهاية 2020

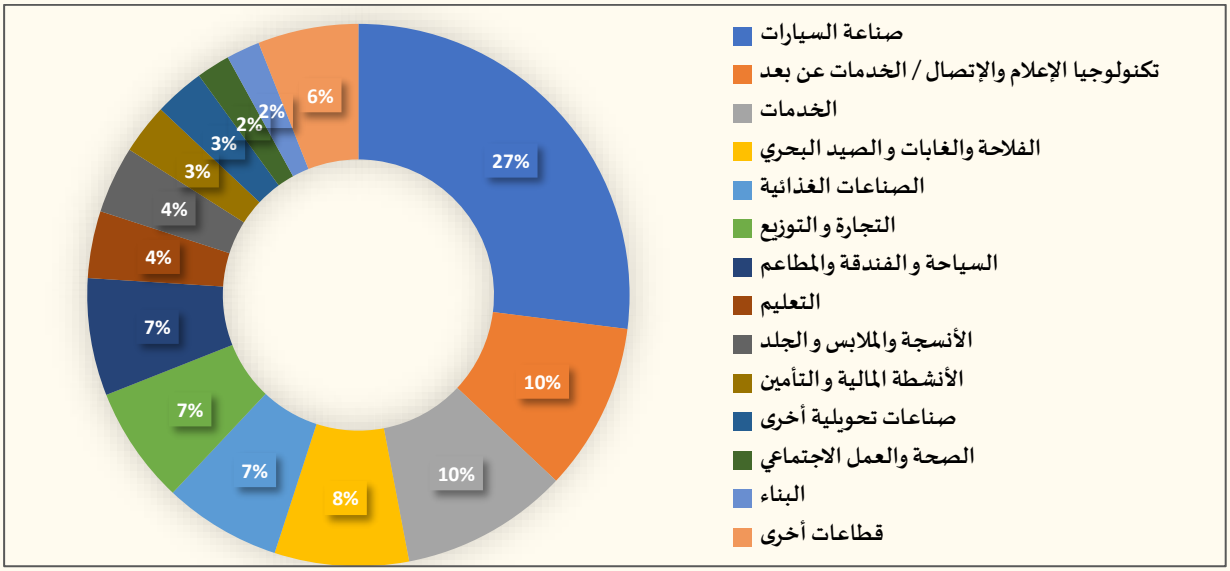

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وحسب شرط التوفر على شهادة في عملية التشغيل، فقد بلغ حجم الاحتياجات من التشغيل 85.583 حتى نهاية 2020، وهو ما يبين أن حوالي 77 % من المقاولات تشترط التوفر على شهادة من أجل الحصول على فرصة شغل. وحسب قطاع النشاط الاقتصادي، فإن 31 % من احتياجات التشغيل مع شرط التوفر على

شهادة تم تسجيلها في قطاع صناعة السيارات يليها قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترحيل الخدمات بنسبة 12% تم قطاع الخدمات الإدارية والدعم ب 10%. في حين تحتل قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية وصناعة الطائرات المراتب الأخيرة، إذ بلغت فيها احتياجات التشغيل من ذوي حاملي الشهادات حوالي 2% لكل قطاع.

مبيان15 : توزيع الاحتياجات من التشغيل مع شرط التوفر على شهادة إلى غاية نهاية 2020

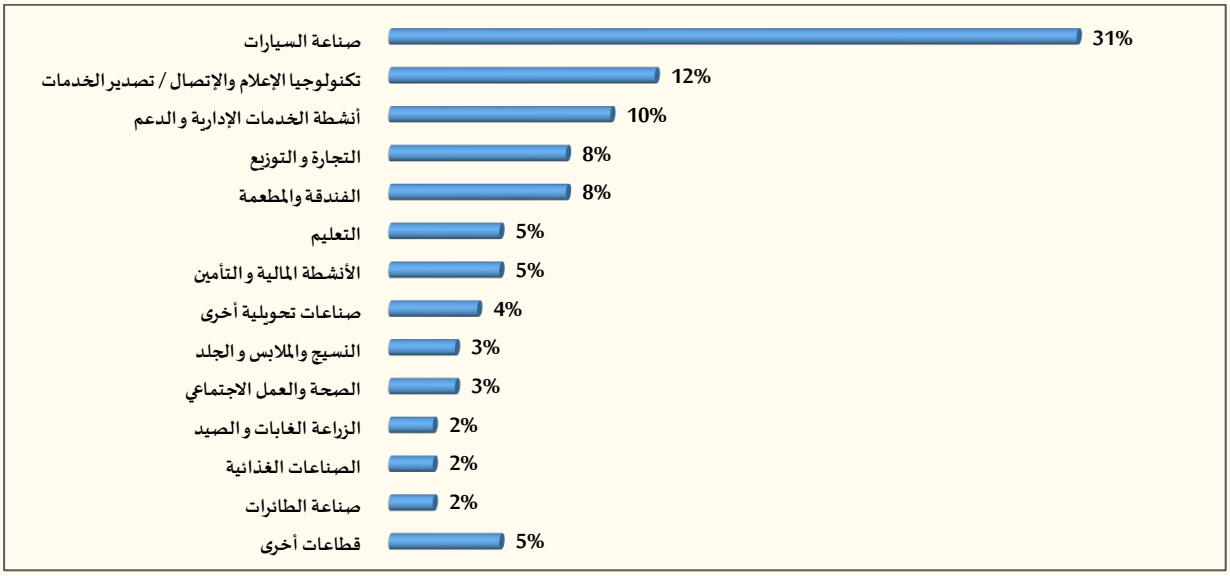

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات من التشغيل من الأطر العليا بلغت 2553، أي ما يعادل 2% من إجمالي احتياجات التشغيل حتى نهاية سنة 2020، 38% منها في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترحيل الخدمات. أما بخصوص الاحتياجات من التشغيل بدون إلزامية الحصول على شهادة فقد بلغت 25.772 فرصة عمل تتمركز بالأساس في مهن الصناعات الغذائية والفلاحية وكذا صناعة النسيج والألبسة.

- **نتائج ورشات التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات المنظمة من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل ووكالة حساب تحدي الألفية – المغرب**

خلصت ورشات التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات في قطاع البناء إلى اقتراح ثلاث سيناريوهات محتملة لتطور هذا القطاع، حيث يتميز السناريو الأول باستمرار الوضع الراهن المبني أساسا على الاستجابة للطلب العمومي والخاص واستمرار نفس العوامل المؤطرة لتطور القطاع خاصة الإطار القانوني. أما السيناريو الثاني فيرتكز على فرضية خلق قطيعة مع الوضع الراهن، ويتميز بازدواجية في وتيرة تطور القطاع بين مشاريع جد متطورة تشمل الاوراش الكبرى وفاعلين معظمهم أجانب وأنشطة تقليدية محدودة وبفاعلين محليين. ومن هذا المنطلق، سيصبح قطاع البناء خاضع للتدخل وربما للسيطرة الأجنبية، مما قد يؤدي الى ضعف تحكم المستثمرين المغاربة في صيرورة تطور القطاع، حيث يتم تصميم وتنفيذ المشاريع الكبرى المبرمجة من قِبَل شركات أجنبية مع مساهمة ثانوية لبعض المقاولات المغربية.

أما السيناريو الثالث والذي وقع عليه الاختيار من طرف المشاركين في ورشات التفكير المستقبلي، فيستند بالأساس على الابتكار والبحث العلمي ويشترط مسبقا اعتماد سياسة إرادية تقودها الدولة بشراكة مع القطاع الخاص. ويشكل الابتكار عاملا أساسيا في إنجاح مناخ الأعمال وذلك بتوطيد الصلة المفقودة بين الابتكار والإنتاج. ويرتكز هذا السناريو على خلق الظروف الملائمة لإشراك رجال الأعمال في بلورة الرؤية الجديدة وكذا تطوير مهارات جديدة وتكوين المهارات الحالية من أجل مواكبة متطلبات الادماج التدريجي للتكنولوجيا الحديثة والرهانات المرتبطة بالثورة الصناعية 4.0، مما يستدعي خلق الآليات الضرورية لتقريب الجامعات ومراكز البحث العلمي من كل الفاعلين سواء بقطاع البناء أو بسوق الشغل.

هذا، ويعتبر اختيار هذا السيناريو بمثابة إطار عام لتطور قطاع البناء وبالتالي تحديد احتياجاته المستقبلية من المهارات والكفاءات وإعداد خطة عمل لتحقيق الأهداف المسطرة، هذا مع الاخذ بعين الاعتبار الفرضيات المحتملة بشأن التطورات الديمغرافية والتغيرات الاقتصادية والتحولات المناخية والتكنولوجية.

ومن هذا المنطلق، وفيما يخص المهن والمهارات، فقد خلصت ورشات التفكير المستقبلي ودراسة التجارب الفضلى في هذا المجال، من تحديد ثلاث مجموعات من المهن حسب الاحتياجات من الكفاءات المعبر عنها ويتعلق الأمر بالمهن الجديدة أو التي في طور الانتشار، والمهن المتحولة نتيجة التطور، والمهن التي تسجل تراجعا أو مهددة بالزوال.

المهن الجديدة أو التي هي في طور الانتشار

- المتخصصون الإداريون وتكنولوجيا المعلومات، المديرين الماليين؛
- مسؤول عن إدارة الوثائق، بما في ذلك الرقمية؛
- أخصائيو أساليب (التخطيط / خطة التنفيذ / تنظيم مواقع العمل. إلخ)
- مشغلو التصميم (مبرمج، مراقب المشروع، مسؤولو الشبكة وقواعد البيانات)
- مهندسون وفنيون في التصميم والأساليب
- مسؤولي السلامة والصحة
- مديري الأمن
- خبراء في كفاءة الطاقة
- المهندسين والفنيين المسؤولين عن التكنولوجيات الجديدة
- مصممي نمذجة معلومات البناء BIM أو مدراء BIM
- مصممي ثلاثي الأبعاد (3D)؛
- مهندسو المسح الطوبوغرافي (كمتخصصين في البيانات ثلاثية الأبعاد)
- متخصصو الواقع الافتراضي والواقع المعزز
- المهندسين المعماريين ومصممي المباني الذكية
- المهن المتعلقة بالمباني الشاهقة
- فنيو الصيانة والإصلاح.

المهن المتحولة نتيجة التطور

- متخصص بناء بالقوالب الخشبية (القوالب الحديثة)
- سقالات
- بنائي الواجهة (أغطية جديدة)

المهن في تراجع أو المهددة بالزوال

- المهن المتعلقة بالتقديرات والمسح الكمي

وبالإضافة إلى تحديد المهن والكفاءات وأساليب التكوين، خلصت ورشات التفكير المستقبلي إلى إعداد برنامج عمل يستند على ست محاور:

المحور الأول	• دعم القدرات التدبيرية لأرباب العمل / المقاولين • تطوير الخدمات العرضانية • تعزيز مهننة المقاولات الصغيرة والمتوسطة • تقليص القطاع غير المنظم
المحور الثاني	• دعم الانتقال إلى قطاع بناء أكثر ابتكارا • تنمية انتظارات وطلبات المستهلكين والقطاع الخاص
المحور الثالث	• تطوير الصلة مع البحث التطبيقي
المحور الرابع	• تحسين برامج التكوين المهني
المحور الخامس	• تحسين السلامة داخل أوراش العمل
المحور السادس	• إضفاء المزيد من المرونة لفائدة المقاولات في طلبات العروض

3.3. تتبع تداعيات الجائحة من خلال استغلال معطيات التصريح بالأجراء

منذ تفشي أزمة وباء كورونا ببلادنا، بدى أن تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة وذلك نتيجة لاضطراب سلاسل الإنتاج والتموين على المستوى العالمي بالموازاة مع قرارات إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية، وفرض إجراءات الحجر الصحي، مما تسبب في أضرار وخيمة همت مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية.

ولتتبع تطور الوضع الاقتصادي وتحديد التدابير المناسبة من حيث دعم القطاعات الاقتصادية واليد العاملة المتضررة، تم إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية والتي ضمت عدة قطاعات وزارية، إلى جانب ممثلين عن القطاع البنكي والمالي وكذا الفاعلين الاقتصاديين. ومن بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها هذه اللجنة للتخفيف من أثر الأزمة، منح تعويض قدره 2000 درهم للأجراء في وضعية توقف مؤقت عن العمل شريطة أن يكونوا قد تم التصريح بهم من طرف أرباب عملهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال شهر فبراير سنة 2020. وبالضافة الى الحفاض على العلاقة الشغلية، يهدف هذا الإجراء إلى دعم القوة الشرائية لليد العاملة وإلى مساعدة المقاولات التي تواجه صعوبات جراء تبعات الأزمة، وقد تمت إدارة هذا الإجراء على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي كان يتلقى طلبات التعويض من المقاولات المعنية.

هكذا، وفي اطار رصده لتداعيات الازمة الصحية على سوق الشغل، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بتتبع وتحليل المعطيات المتوفرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول المقاولات التي تعرف صعوبات نتيجة تداعيات الأزمة والتي قامت بالتصريح بأجرائها المتوقفين مؤقتا عن العمل قصد الاستفادة من الدعم الذي خصصته الدولة حسب الاجراء السالف الذكر، حيث مكن تحليل بيانات هذه الاجراء من إعطاء

"فكرة" عن تأثير الأزمة على سوق الشغل بصفة عامة وعلى القطاع الخاص المنظم بصفة خاصة خلال الفترة الأولى للأزمة الموازية لفترة الحجر الصحي.

ومن هذا المنطلق، بلغ عدد الأجراء المتوقفين عن العمل خلال شهر مارس حوالي 808 ألف أجير تم التصريح بهم من طرف ما يناهز 132 ألف مقاولة. في حين، صرحت برسم شهر أبريل حوالي 134 ألف مقاولة بأنها تضررت بفعل الجائحة مع توقف ما يناهز 950 ألف أجير بشكل مؤقت عن العمل. أما برسم شهر ماي، فقد تم تسجيل حوالي 133.700 مؤسسة إنتاج في وضعية صعبة وحوالي 958 ألف أجير في توقف مؤقت عن العمل. وقد عرفت هذه المعطيات انخفاضا واضحا خلال شهر يونيو بحيث صرحت حوالي 95 ألف مقاولة فقط بحوالي 593,4 ألف أجير متوقف مؤقتا عن العمل.

هذا وإذا أخذنا شهر أبريل كشهر مرجعي للوقوف على تداعيات الأزمة على الاجراء والمقاولات، فيمكن تسجيل أن 31% من الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل يشتغلون بمقاولات يقل حجمها عن 11 أجير، علما أن مجموع الأجراء العاملين بهذه الفئة من المقاولات لا يمثل سوى 21 % من مجموع الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق خلال شهر فبراير، مما يشير الى أن المقاولات الصغرى تأثرت بشكل أكبر من تبعات الأزمة.

وتمثل فئة الأجراء الذين يتقاضون أجرا يقل عن 3000 درهم 61% من مجموع الأجراء المتوقفين مؤقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل علما أن هذه الفئة تمثل 50 % من مجموع الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير. بالمقابل تمثل فئة الأجراء الذين يتقاضون أجرا يفوق 6000 درهم 5% من مجموع الأجراء المتوقفين موَقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل، علما أن هذه الفئة تمثل 17% من مجموع الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير، حيث أن متوسط الراتب الشهري للأجراء المتوقفين موَقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل هو 3.262 درهم مقابل 5.116 درهم للأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير مما يشير الى أن الأجراء الذين يتقاضون أجورا منخفضة هم الأكثر تضرراً من الأزمة.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، فقد بلغت نسبة الضرر ذروتها في قطاع الإيواء والمطاعم، حيث أن 94% من مقاولات القطاع صرحت بتواجدها في وضعية صعبة خلال شهر أبريل تيلها مقاولات قطاعي الخدمات الإدارية والدعم وكذا الفنون والترفيه وأنشطة العروض ب 77 %. وسجل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء نسبة تضرر بلغت 72% لكل منهما.

مبيان16 : نسبة المقاولات في وضعية صعبة في كل قطاع خلال شهر أبريل

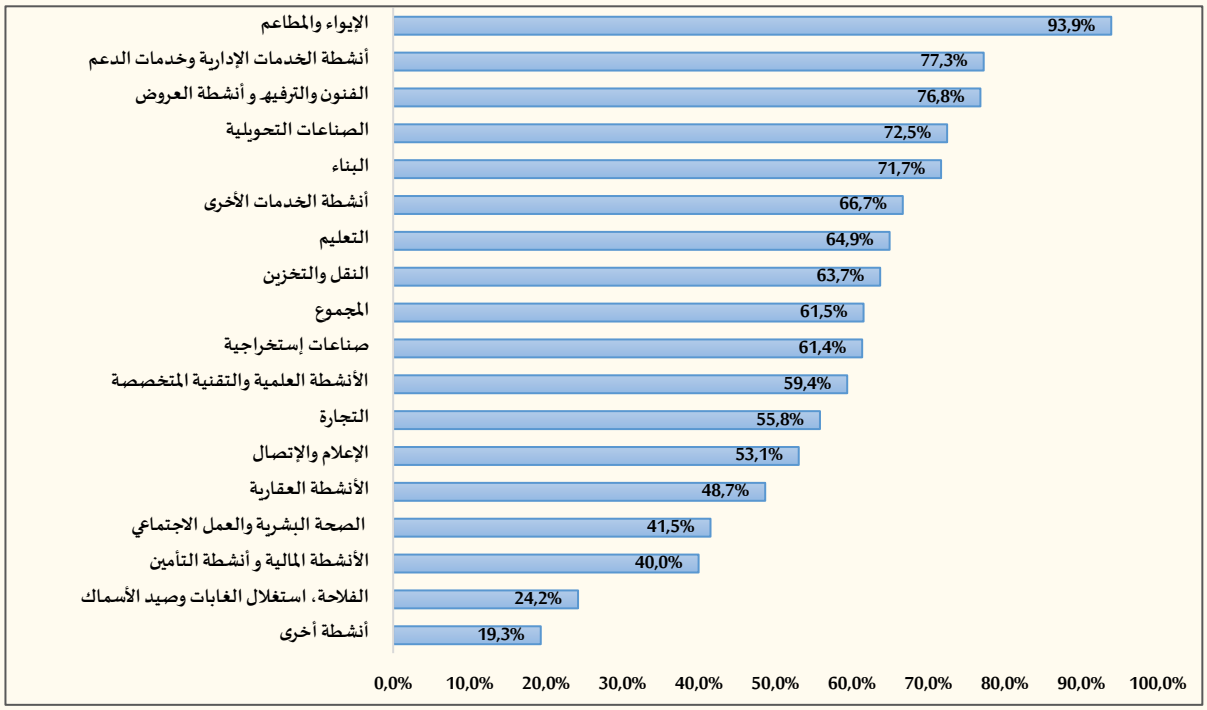

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أما على مستوى نسبة الأجراء المتضررين داخل كل قطاع، يبقى قطاع الإيواء والمطاعم الأكثر تضررا بنسبة 76% من مجموع العاملين بهذا القطاع، يليه قطاع الفنون والترفيه وأنشطة العروض بنسبة بلغت 55% ثم قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء بنسب 52% و47% على التوالي. وتبقى كل من قطاعات الفلاحة والأنشطة المالية والتأمين الأقل تضررا من تبعات الازمة من بين كل القطاعات.

مبيان17 : نسبة الاجراء المصرح بهم للاستفادة من طرف المقاولات المتضررة حسب القطاع

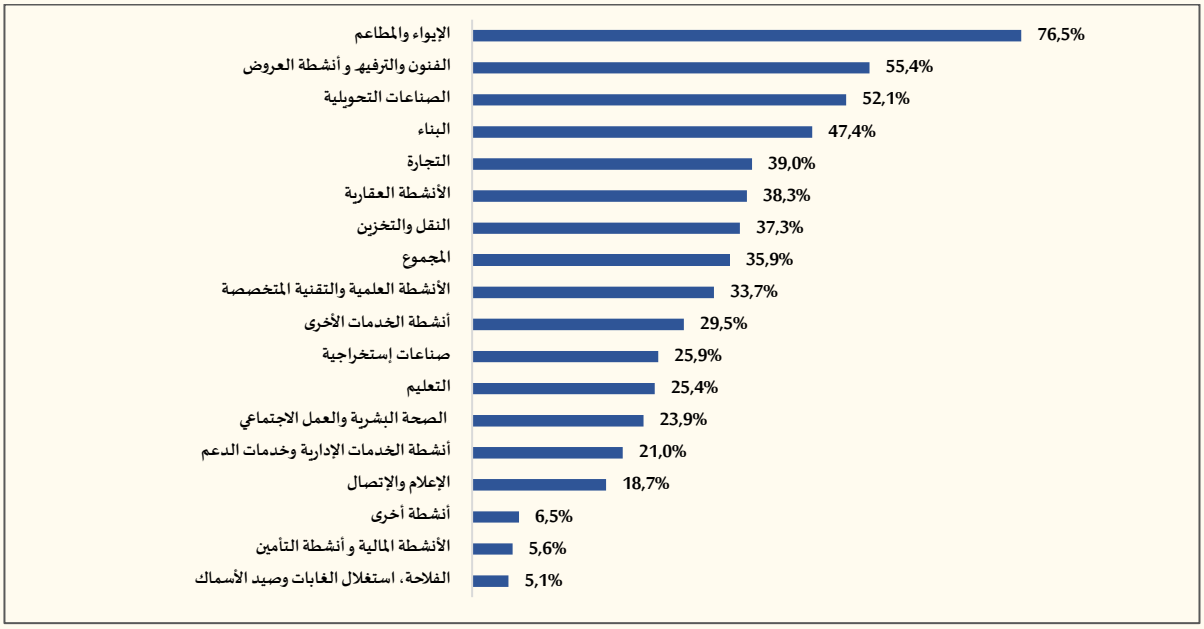

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

هذا، وكما تمت الإشارة إليه سابقا، عرف شهر يونيو 2020 انخفاضا في عدد المقاولات في وضعية صعبة وفي عدد الاجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل. فابتداء من هذا الشهر بدأ النشاط الاقتصادي في التعافي تدريجيا نتيجة تخفيف الإجراءات الاحترازية، حيث تشير معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى أن ارتفاع عدد الأجراء المصرح بهم بلغ 400 ألف أجير مقارنة مع شهر أبريل، كما أشارت الاسقاطات التي أنجزها الصندوق لتوقع التصريحات الأجرية الشهرية إلى أن عدد الأجراء سيعرف ارتفاعا الى 2,577 مليون خلال شهر دجنبر 2020 أي ما يفوق عدد الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير2020.

مبيان18 : تطورعدد الاجراء المصرح بهم خلال سنة 2020 (بالملايين)

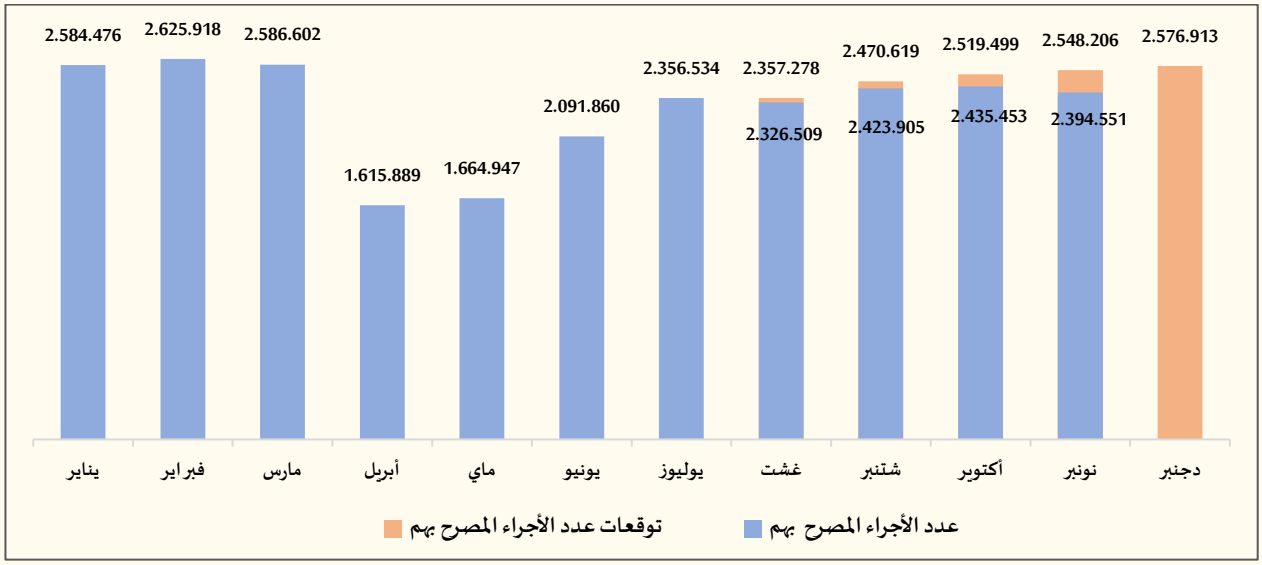

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ومن جهته، حدد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سيناريو التعافي بعد أزمة كورونا ابتداء من شهر غشت 2020 حسب أربع مجموعات قطاعية:

- الاتصالات والصناعة الغذائية والقطاع المالي والصحي والتي ستعرف تعافي فوري؛
- قطاع التعليم والتجارة والتي ستسجل تعافي سريع أي بعد مدة شهرين من تاريخ غشت 2020؛
- قطاعات النقل الجوي والبناء والعقار وصناعة السيارات والتي ستعرف سرعة تعافي متوسطة، أي بعد مدة 5 أشهر؛
- القطاعات التي ستعرف تعافي بطيء وتضم قطاعات الايواء والصيد البحري وذلك بعد 11 شهرا.

و تشير توقعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إجمالا، إلى أن عدد الأجراء سيبلغ 3,06 مليون أجير خلال سنة 2020 أي بتراجع 15% مقارنة بالتوقعات السابقة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي خلال التحضير لميزانية 2020 و التي كانت تشير إلى أن عدد الأجراء سيبلغ 3,61 مليون أجير خلال سنة 2020.

4. خلاصات وتوصيات اللجنة

منذ انشاءها عملت لجنة اليقظة حول سوق الشغل على إرساء أسس اشتغالها من خلال استقصاء آراء انتظارات ومساهمات الأعضاء ووضع ثلاث مجموعات عمل موضوعاتية وتحديد المحاور الرئيسية لبرنامج العمل على المدى المتوسط خصوصا تلك المرتبطة بتحديد مصادر المعلومات والمقاربات المعتمدة أو التي يمكن الاعتماد عليها لإنجاز الاشغال المرتبطة بمهمة تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل. هكذا، مكنت أشغال اللجنة ومجموعات العمل من الوقوف على أهم مصادر المعلومات المتوفرة مع تحديد نوع المعطيات التي توفرها ومدى استجابتها لمهام اللجنة. وفي هذا الإطار، يمكن استنتاج خلاصتين أساسيتين وهما:

- وجود عدة مصادر للمعطيات قد تساعد على تتبع تطور سوق الشغل خصوصا تلك المتعلقة بنظم المعلومات الخاصة ببعض المؤسسات الأعضاء أو البحوث الميدانية غير أنها تبقى غير كافية للقيام بتحليل عميق وشامل لكل أبعاد سوق الشغل وقضاياه الحالية والمستقبلية. فباستثناء البحث الوطني حول التشغيل الذي تمت بلورته، على غرار البحوث المماثلة، بهدف مقاربة النشاط والتشغيل والبطالة، فإن معظم المصادر الأخرى قد صُممت من أجل تدبير المهام الموكلة للقطاع أو المؤسسة المعنية، وبالتالي وجب أخذ كل الاحترازات التقنية والمفاهيمية أ ثناء استغلالها كمصدر للإحصائيات حول سوق الشغل.
- إضافة الى النقص الحاصل في تغطية مصادر المعلومات الحالية لكل جوانب سوق الشغل، وكذا الى ضعف البيانات التي توفرها والتي لا تسمح بالقيام بتحاليل معمقة وفق تقنيات حديثة أو بالقيام بإسقاطات على المستوى الوطني أو الجهوي أو القطاعي، وبالتفصيل الذي يُمكن من تنوير السياسات والبرامج العمومية، يبقى مشكل الولوج الى البيانات التي توفرها هذه المصادر قائما بالرغم من الإرادة المعبر عنها من طرف القائمين على هذه المصادر، خصوصا عندما يتعلق الامر بالبيانات الفردية، حيث يبقى عدم التوفر على الإمكانيات التقنية لترميز المعطيات الشخصية من أهم العوائق في هذا الصدد.

ومن هذا المنطلق، لا بد من التأكيد على أهمية دور لجنة اليقظة في تحقيق الاتقائية والتكامل المنشودين في عملية انتاج واستغلال المعلومات حول سوق الشغل، وكذا على أهمية مساهمات كل القطاعات والمؤسسات المعنية في تجويد المصادر المتوفرة لديها تماشيا مع التطورات التي يعرفها هذا المجال، وكذا العمل على تقاسم البيانات وفق معايير ومفاهيم تقنية محددة وإنجاز عمليات إحصائية جديدة كفيلة بسد الخصاص المسجل خصوصا في مجال الطلب على الشغل واستشراف الحاجيات المستقبلية من المهن والكفاءات وتقييم محتوى السياسات العمومية والمخططات القطاعية من التشغيل.

هكذا، فعلى مستوى إحداث وفقدان مناصب الشغل، يمكن إثراء مصادر المعلومات الحالية والتي تمكن من مقاربة حركية اليد العاملة، وذلك بإدراج أسئلة إضافية بالاستمارات الخاصة بالدراسات الاستقصائية الحالية التي تتعلق بخلق وفقدان مناصب الشغل ووضع آليات جديدة من أجل تتبع هذه الحركية عبر انجاز بحوث قطاعية إضافية لتوفير معطيات تكميلية أو القيام ببحوث دائمة لدى المقاولات. وفي هذا الإطار سيعمل البحث الذي سينجزه المرصد الوطني لسوق الشغل بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية على توفير معلومات وبيانات حول مجموعة من المواضيع تخص الطلب على الشغل، كما سيتيح تحليل وفهم ديناميكية التشغيل اعتمادا على تتبع زمرة من المقاولات.

على مستوى استشراف سوق الشغل، سيمكن التفكير المستقبلي المستمر في استشراف سوق الشغل من توقع الحاجيات الكمية والنوعية من الكفاءات والمهن على المستوى الوطني، القطاعي والجهوي، حيث ستسمح هذه العملية المستمرة من ملائمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل ومن مسايرة التغيرات السريعة التي يعرفها عالم الشغل وصياغة سياسات عمومية وبرامج اعتمادا على نتائج العملية الاستشرافية، وبهذا فإن وضع اليات ومنهجيات علمية لرصد وتوقع تطور المهن والحاجيات من الكفاءات وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات ومؤشرات يعتبر شرطا ضروريا و مرحلة اساسية في هذه العملية. وفي هذا الصدد، ونظرا لأهمية البحث الاستشرافي الذي تنجزه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فقد بات من الضروري توفير الدعم التقني اللازم للوكالة من أجل تطوير المنهجية المتبعة لإنجازه، حتى يتسنى له تغطية عدد أكبر من المقاولات على الصعيد الوطني والقطاعي مع الاعتماد على عينة تمكن من القيام بإسقاطات إحصائية مُعبرة احصائيا تمكن من تعميم النتائج المحصل.

وبالإضافة للبحوث الاستقصائية والبيانات الإدارية يساهم التطور المضطرد للتكنولوجيات الحديثة خصوصا في مجال الإنترنت وعالم الرقميات، في توفير آليات جديدة لتجميع ومعالجة المعطيات من خلال استغلال بيانات المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وكذا نظم المعلومات الكبيرة، او ما يعرف "بالبيانات الضخمة " Big data ". فعلى مستوى استشراف سوق الشغل، تسمح هذه الآليات التقنية من جمع البيانات المتعلقة بالوظائف التي تتضمنها إعلانات التشغيل المنشورة على مواقع الإنترنت وإنشاء مجموعات ضخمة من البيانات تمكن، بعد معالجتها وتحليل محتواها، من الحصول على معلومات مفصلة تتعلق بالمؤهلات والكفاءات والمهارات والشهادات المطلوبة في سوق الشغل وذلك من خلال تحليل محتوى الوظائف المعروضة، والمؤهلات والشهادات والخبرات المطلوبة، فضلا عن معلومات أخرى، مثل نشاط وحجم المقاولة، والقطاع الاقتصادي والفئة المهنية والوضع الجغرافي وكذا نوعية العقود المبرمة، الخ. وتتميز هذه البيانات بأنها آنية وفورية ويمكن الحصول عليها في وقت قصير وبأقل تكلفة عكس البحوث واستطلاعات الرأي الميدانية.

وفي هذا الإطار، يعمل المرصد الوطني لسوق الشغل ووكالة حساب تحدي الألفية، بشراكة مع جامعة محمد السادس المتعددة التقنيات، على إنشاء منصة رقمية تفاعلية للمعلومات حول سوق الشغل قائمة

بالأساس على البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي. حيث يهدف هذا المشروع إلى استغلال الإمكانات المعلوماتية التي توفرها البيانات التي يتم نشرها في مختلف المواقع والمنصات الإلكترونية المتخصصة في طلبات وعروض التشغيل وكذا نظم المعلومات لبعض الفاعلين العموميين في سوق الشغل. هكذا، وباستعمال التقنيات المتطورة المستعملة في مجال علم البيانات ستمكن هذه المنصة من توفير مؤشرات إحصائية ومعرفة آنية لتطور سوق الشغل لاسيما في مجالات المهن والوظائف الأكثر استقطابا للكفاءات حسب الجهات والقطاعات الاقتصادية وكذا توقع حاجيات النسيج الإنتاجي من التشغيل والمهن والكفاءات مما سيساعد على بلورة وانجاز الإجراءات المناسبة لتقليص الفجوة القائمة بين مناهج التكوين والاحتياجات الحقيقية للمقاولات. كما ستمكن هذه المنصة من تقديم خدمات معلوماتية تفاعلية آنية حول التشغيل وبعض أبعاد سوق الشغل لفائدة مختلف المهتمين كالباحثين عن فرص شغل والمقاولات الباحثة عن الكفاءات، والطلبة وآباء التلاميذ الراغبين في معرفة القطاعات الواعدة من حيث التشغيل والكفاءات الأكثر طلبا من طرف المشغلين من أجل توجيه أفضل لمسارهم التكويني والمهني، والأساتذة ومراكز البحث وباقي الشركاء والمتدخلين في سوق الشغل من قطاعات ومؤسسات عمومية وقطاع خاص ومنظمات دولية.

وفي الأخير لابد من التذكير بأهمية توحيد المفاهيم والمقاربات الإحصائية المعتمدة في مجال تتبع مؤشرات سوق الشغل. تستند مختلف مصادر المعلومات الحالية على مقاربات ومناهج إحصائية مختلفة ومتعددة تجعل من عملية تتبع سوق الشغل مهمة صعبة ومن هنا يبقى التوفر على معلومات كافية ودقيقة حول تتبع سوق الشغل وفهم كيفية اشتغاله رهينا بتوحيد المفاهيم والمقاربات الإحصائية المعتمدة من طرف المؤسسات أو الإدارات القطاعية المعنية أو على الأقل خلق التناسق والترابط والتواصل بين هذه القطاعات. ومن اجل تجاوز هذه الاكراهات المنهجية وتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات المنتجة للمعلومات حول سوق الشغل وجب استخدام عدد من الأدوات التقنية المشتركة من خلال توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والدلائل.

5. مرفقات

1. خلاصة مساهمات و إنتظارات أعضاء لجنة اليقظة حول سوق الشغل

- **المهمة 1: تتبع دوري لحصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- رصد مختلف المخططات والاستراتيجيات القطاعية واهدافها الكمية والكيفية المتعلقة بالتشغيل - التوفر على قاعدة بيانات محينة حول عدد مناصب الشغل المحدثة والمفقودة حسب القطاعات الاقتصادية، النوع، والجهات، الخ. - مقارنة عدد مناصب الشغل المحدثة بالتوقعات المعتمدة بالمخططات والاستراتيجيات القطاعية - تحيين المؤشرات المستقبلية للمخططات والاستراتيجيات القطاعية حول إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة والغير المباشرة حسب القطاعات والمهن على المدى القريب، المتوسط والبعيد. - توفير معطيات إحصائية محينة حول حصيلة وتطور منجزات المخططات	- قاعدة بيانات وطنية حول مناصب الشغل المحدثة والمفقودة حسب القطاعات الاقتصادية، النوع الاجتماعي، والجهات الخ. - تقارير دورية حول حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجية القطاعية المعنية. - لوحة قيادة ومذكرات تركيبية دورية حول مناصب الشغل المحدثة والمفقودة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	- توفير قاعدة بيانات قطاعية حول حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل *(وزارة الصناعة -وزارة الشغل والادماج المهني - وزارة التجهيز- وزارة الفلاحة)* - تقديم دعم تقني من طرف بعض القطاعات *(وزارة التجهيز- وزارة الفلاحة/قطاع الصيد البحري- وزارة الطاقة والمعادن/قطاع الطاقة المعادن)* - تقارير الدراسات القطاعية لتحديد الحاجيات الكيفية من الكفاءات *(قطاع التكوين المهني)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية لتقييم آثار برامج السكن على التشغيل *(وزارة التعمير/قطاع الإسكان وسياسة المدينة)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية *(وزارة الفلاحة--وزارة الشغل والادماج المهني- كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - تقرير ومذكرات تركيبية حول التشغيل بقطاع الصناعة التقليدية *(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - تقاسم البيانات المتوفرة الخاصة بأداء قطاع السياحة *(وزارة السياحة)* - تقاسم المعطيات المتوفرة حول التصريح بالأجور حسب القطاعات *(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)*	- حصر وتوحيد قواعد البيانات القطاعية حول إحداث وفقدان مناصب الشغل - انجاز بحوث قطاعية لتوفير معطيات تكميلية حول حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة والغير المباشرة - توفير معطيات محينة حول حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية - تزويد أعضاء اللجنة بالمعطيات الاستشرافية لعدد مناصب وفرص الشغل المتوقع إحداثها على المستوى القطاعي والوطني والجهوي؛ - تقديم اقتراحات للإنتاج المشترك مع تحديد الأطراف المعنية - تحديد مؤشرات دقيقة لتتبع تطور حصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل، على الصعيد الوطني والجهوي.

والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل. - توفير معطيات محينة تمكن من رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - توفير مؤشرات محينة تمكن من دعم التشغيل بالقطاع المنظم واستهداف القطاعات الواجب مراقبتها - وضع نظام حكامة حول مختلف الاجراءات والنتائج المتعلقة بالتشغيل لمواكبة للمخططات والمخططات القطاعية		- إعداد دراسات أثر الاستراتيجيات القطاعية على التشغيل بناء على خبرة الوكالة في قيادة العمليات الاستشرافية بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين (الوزارات المعنية والجمعيات المهنية) *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - إعداد دراسات أثر الاستراتيجيات القطاعية على تشغيل حاملي الشهادات الجدد ورصد أثر مختلف الاجراءات المتخذة في مجالات التكوين المهني والتعليم العالي للاستجابة لحاجيات القطاعات من اليد العاملة (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) - المساهمة في بلورة منهجية موحدة لرصد الحاجيات القطاعية في ميدان التشغيل *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*	- دعم القدرات/تكوين في مجال تتبع وتقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل - وضع نظام معلوماتي متعدد المنابع للرصد الفوري لمختلف المعطيات وإعداد جداول المراقبة المتعلقة بكل مخطط

- **المهمة 2: إثارة الانتباه إلى أي بطء في وتيرة إحداث مناصب الشغل مقارنة بالتوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستر اتيجيات القطاعية**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل بقطاعات وفروع النشاط الاقتصادي - بيانات محينة حول إحداث/فقدان مناصب الشغل بجميع القطاعات - تشخيص قطاعي لإحداث وفقدان مناصب الشغل	- تقارير دورية حول وثيرة إحداث مناصب الشغل مقارنة مع التوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستراتيجيات القطاعية - لوحة قيادة دورية حول إحداث مناصب الشغل مقارنة مع التوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستراتيجيات القطاعية - معطيات إحصائيات كمية ونوعية	- توفير قاعدة بيانات محينة لأهداف مخطط التسريع الصناعي في مجال الشغل *(وزارة الصناعة)* - توفير قاعدة بيانات الشغل المتوفرة حسب الجهات والقطاعات الصناعية *(وزارة الصناع-وزارة الشغل والادماج المهني)* - تقديم دعم تقني *(وزارة الطاقة والمعادن/قطاع الطاقة المعادن)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية لتقييم ديناميكية إحداث مناصب الشغل بقطاع البناء المخصص للسكن *(وزارة التعمير/قطاع الإسكان)*	- انجاز بحوث لدى المقاولات لرصد احتياجاتها المستقبلية فيما يخص الكفاءات والمهن - صياغة مؤشرات حول بطء وتيرة إحداث مناصب الشغل. - القيام ببحوث تكميلية لضبط أسباب بطء وثيرة إحداث مناصب الشغل بالقطاعات المعنية

- مؤشرات محينة حول توقعات احداث مناصب الشغل المعتمدة بالمخططات والإستراتيجيات القطاعية - مؤشرات مقارناتية لإحداث مناصب الشغل مع التوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستراتيجيات القطاعية - التوفر على معطيات كافية لرصد أي بطء في وتيرة إحداث مناصب الشغل ببعض القطاعات وتحديد الأسباب والمعيقات التي أدت إلى ذلك	- مذكرات تركيبية دورية حول تطور ديناميكية سوق الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي - دراسات ميدانية حول الحاجيات القطاعية من التشغيل ومعيقات تطور نشاط القطاعات المعنية	- تقاسم الوثائق المتاحة حول المخططات والاستراتيجيات القطاعية *(وزارة التجهيز)* - سيناريوهات مستقبلية *(المندوبية السامية للتخطيط)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية *(وزارة الفلاحة-وزارة الشغل والادماج المهني - كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - تقاسم المعطيات المتوفرة حول التصريح بالأجور بالقطاعات المعنية *(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)* - تقاسم المعطيات المستقاة من التحاليل الاستراتيجية للفروع المهنية المنجزة تحت اشراف مرصد الفروع والمتعلقة بوتيرة خلق وجودة التشغيل وكذا أثر الاستراتيجيات القطاعية *(الاتحاد العام لمقاولات المغرب)* - إجراء عمليات استشرافية لذا الفاعلين الاقتصاديين لرصد معطياتهم في مجال التشغيل ومختلف المعيقات *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - بناء قاعدة للمعطيات الخاصة بالفاعلين الاقتصاديين لكل قطاع تحت إشراف الجمعيات المهنية وOMPIC مع مختلف المعلومات المتعلقة بالتشغيل *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - دراسات ميدانية حول الحاجيات القطاعية من التشغيل ومعيقات تطور نشاط القطاعات المعنية *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*	- دعم القدرات فيما يخص الأدوات والمقاربات التحليلية وتقييم الأثر والنتائج. - تقاسم الحصيلة السنوية والتقارير المرحلية للاستراتيجيات القطاعية - وضع نظام معلوماتي متعدد المنابع للرصد الفوري لمختلف المعطيات وإعداد جداول المراقبة المتعلقة بكل مخطط

- **المهمة 3: استشراف عدد مناصب وفرص الشغل المتوقع إحداثها على المستوى القطاعي والوطني والجهوي**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- التوفر على قاعدة بيانات تمكن من استشراف مناصب الشغل المتوقع إحداثها على المدى القريب، المتوسط والبعيد، حسب القطاعات والمهن والجهات - توفير معطيات أولية حول توقعات كل قطاع بخصوص مناصب الشغل المتوقع إحداثها طبقا للمخطط أو الاستراتيجية القطاعية - تحاليل مستقبلية لتطور المهن والقطاعات الاقتصادية - توفير معطيات دقيقة حول عدد أجراء القطاع الخاص حسب قطاع النشاط الاقتصادي - الحصول على حاجيات كل قطاع من التكوينات التكميلية - رصد مقترحات المهنيين في مجال تكييف التكوينات مع حاجياتهم	- قاعدة بيانات حول مناصب الشغل المتوقع إحداثها حسب مختلف المتغيرات المتوفرة (القطاعات، المهن، الجهات، الخ). - لوحة قيادة دورية تتضمن مؤشرات استشرافية حول مناصب الشغل المتوقع إحداثها على المستوى القطاعي والجهوي والوطني - تقارير دورية حول استشراف مناصب الشغل المتوقع احداثها على المستوى القطاعي والجهوي والوطني - مذكرات تركيبية حول استشراف مناصب الشغل المتوقع احداثها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي - بطائق تقنية قطاعية تتضمن مؤشرات كمية حول المهن وتطورها. - سيناريوهات خلق فرص الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي - خارطة حاجيات كل قطاع من التشغيل حسب المهن ومن التكوينات التكميلية	- توفير قاعدة بيانات الشغل الاستشرافية حسب الجهات والقطاعات الصناعية ***(وزارة الصناعة)*** - تقارير الدراسات القطاعية لتحديد الحاجيات الكيفية من الكفاءات ***(قطاع التكوين المهني)*** - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية استشرافية ***(وزارة الشغل والادماج المهني -وزارة التعمير/قطاع الإسكان)*** - دراسة قطاعية حول حاجيات التكوين المهني وتطور التشغيل بقطاع الصناعة التقليدية خلال العشرية القادمة ***(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)*** - توفير بيانات حول المشاريع القطاعية المستقبلية ***(وزارة الطاقة والمعادن/قطاع الطاقة المعادن)*** - توفير بيانات حول عدد مناصب الشغل المزمع إحداثها والقطاعات المعنية، وذلك بموجب اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين الحكومة والمستثمرين. ***(الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات)*** - القيام بدراسات من أجل تقييم قدرة الاقتصاد الأخضر على خلق مناصب شغل قارة ومستدامة. ***(كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة)*** - تقاسم الوثائق الخاصة بالبرامج المزمع إنجازها في أفق 2030 و2040 ***(وزارة التجهيز)*** - بطائق مهن الفروع والجمعيات المهنية، المنبثقة عن عمليات الهندسة القطاعية المنجزة تحت اشراف مرصد الفروع ***(الاتحاد العام لمقاولات المغرب)*** - تقاسم البيانات المتوفرة الخاصة بأداء قطاع السياحة ***(وزارة السياحة)***	- إعداد نظام معلوماتي لتتبع الاستراتيجيات القطاعية ومختلف المعطيات الخاصة بالتشغيل - تحديد خطة ومنهجية علمية لرصد الحاجيات القطاعية من الكفاءات - اعتماد أدوات ومقاربات منهجية لتحليل المعطيات الاستشرافية حول إحداث مناصب الشغل - وضع الآليات المنهجية للتمكن من استغلال المعطيات الاحصائية لدى المندوبية السامية للتخطيط (بحوث التشغيل) - استشراف عدد المناصب وفرص الشغل المحدثة في إطار الاقتصاد الأخضر

- تحديد درجة ملاءمة التكوينات مع حاجيات المشغلين	- بطائق تقنية لمختلف برامج التكوينات التكميلية أو التحويلية القطاعية - مقترحات تكييف التكوينات الأولية مع الحاجيات القطاعية	- إعداد قاعدة مثبتة للفاعلين الاقتصاديين الخاصة بكل قطاع بمساهمة CNSSوOMPIC وCRI والجمعيات المهنية والوزارات والوكالات القطاعية ***(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*** - إعداد نموذج استطلاع الحاجيات القطاعية اعتمادا على خبرة المندوبية السامية للتخطيط والوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات في عملياتها الاستشرافية ***(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*** - إعداد نموذج لإسقاطات العرض والطلب على الشغل (وزارة الشغل والادماج المهني) - إنجاز دراسات قطاعية بمساهمة الجمعيات المهنية ***(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)***	- دعم تقني/تكوين الموارد البشرية في أدوات النمذجة الاستشرافية. - الاستعانة بمختلف الدراسات القطاعية المنجزة من طرف الجمعيات المهنية والقطاعات

- **المهمة 4: العمل على تطوير وتوحيد آليات ومناهج تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، مع جعل عملية تقييم الأثر على التشغيل في صلب هذه الاستراتيجيات**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- تحليل الاستراتيجيات القطاعية المختلفة من أجل تحقيق إلتقائية الرؤى والأهداف في مجال التشغيل. - مؤشرات موحدة وآليات ومناهج مناسبة لتقييم أثر المخططات والاستراتيجيات على التشغيل - تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر على التشغيل.	- آليات ومناهج موحدة لتقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل - تقارير دورية مقارناتية لمساهمة كل قطاع في إنعاش سوق الشغل وتقييم أثر القطاع على التشغيل - تقارير حول أثر السياسات العمومية على التشغيل	- إنجاز نموذج موحد لمحاكاة الأثر مع قاعدة المعطيات الخاصة به *(المندوبية السامية للتخطيط)* - مواكبة النمذجة وتقييم أثر المخططات والاستراتيجيات *(وزارة الصناعة)* - تقاسم نتائج الدراسات القطاعية المنجزة حول تحديد الحاجيات من الكفاءات والتكوين *(كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني)* - إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات *(كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني)*	- دعم تقني في آليات ومناهج تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية على التشغيل - تحديد أهداف واقعية في مجال التشغيل - تعميم دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات لتغطي جميع القطاعات وكل المهن في أفق 2021. - دعم تقني من طرف لجنة اليقظة خلال مراحل تنزيل التصنيف الوطني لأنشطة

- توحيد التصانيف القطاعية للأنشطة الاقتصادية مع العمل على عدم تداخلها - بلورة نظام حكامة حول مختلف الاجراءات والنتائج المتعلقة بالتشغيل المواكبة للمخططات والاستراتيجيات القطاعية - تحديد الأهداف المسطرة ومؤشرات تتبع نجاعة الاستراتيجيات القطاعية في ميدان التشغيل - دورات تكوينية لتطوير وتوحيد العمليات الاحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل	- دراسة تقييم أثر اتفاقيات التبادل الحر على التشغيل - نموذج موحد لمحاكاة الآثار على التشغيل - مذكرات تركيبية - لوحة قيادة موحدة تشمل كل مؤشرات تتبع الانجازات الكمية	- تقاسم التصنيف الوطني لأنشطة الصناعة التقليدية والذي سيتم اعتماده قانونيا في إطار مشروع قانون تنظيم أنشطة الصناعة التقليدية *(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - المساهمة في بلورة مؤشرات موحدة لتتبع وتقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل *(وزارة التعمير/قطاع الإسكان)* - تقاسم الوثائق المتاحة حول المخططات والاستراتيجيات القطاعية *(وزارة التجهيز- كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية *(وزارة الفلاحة/قطاع الفلاحة)* - إعداد دراسات أثر الاستراتيجيات القطاعية على تشغيل حاملي الشهادات الجدد ورصد أثر مختلف الاجراءات المتخذة في مجالات التكوين المهني والتعليم العالي للاستجابة لحاجيات القطاعات من اليد العاملة *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*	الصناعة التقليدية (كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية) - عقد اجتماعات دورية وورشات موضوعاتية - إرساء بنية قائمة على اتخاذ القرار على المستويات الوطني والجهوي والقطاعي وتتجسد هذه الآلية في شكل مرصد وطني للعلاقة بين التكوين والتشغيل يتوفر على فروع على المستويين الجهوي والقطاعي (قطاع التكوين المهني)

- **المهمة 5: العمل على تطوير وتوحيد المقاربات والعمليات الإحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- اعتماد مقاربة موحدة بين جميع القطاعات الحكومية في مجال إنتاج وتتبع الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي	- منهجية موحدة في مجال إنتاج وتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي - مفاهيم وتصنيفات موحدة	- مواكبة عملية صياغة المنهجية الموحدة المعتمدة في إنتاج وتتبع الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل *(وزارة الصناعة)* - تقاسم دليل إنجاز الدراسات القطاعية لتحديد الحاجيات الكيفية من الكفاءات *(قطاع التكوين المهني)*	- القيام بدراسة مقارنة للمقاربات المعتمدة من طرف المنظمات الدولية في إنتاج وتتبع الإحصائيات المتعلقة بإحداث وفقدان مناصب الشغل

- توحيد المفاهيم والتصنيفات المستعملة - تحديد نوعية (Profils) مناصب الشغل المحدثة حسب التكوين والتخصص. - بيانات محينة حول إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي - وضع نظام معلوماتي متعدد المنابع للرصد الفوري لمختلف المعطيات وإعداد جداول المراقبة حسب حاجيات كل قطاع	- معطيات احصائية قطاعية مكملة للبحث الوطني حول التشغيل (الانتاجية بالقطاع، توقعات نوعية حول تطور الفروع) - لوحة قيادة دورية حول مناصب الشغل المحدثة والمفقودة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي - تقارير دورية مقارناتية لمساهمة كل قطاع في إنعاش سوق الشغل وتقييم الآثار القطاعية	- المساهمة في بلورة خطة موحدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى القطاعي *(وزارة التعمير/قطاع الإسكان)* - تقاسم المخططات والاستراتيجيات القطاعية للوزارة والبرامج المزمع إنجازها في أفق سنة 2030 و2040 *(وزارة التجهيز)* - تقاسم التصنيفات المستعملة بالمندوبية السامية للتخطيط وكذا خبرة المندوبية في هذا المجال *(المندوبية السامية للتخطيط)* - تقاسم نتائج البحث السنوي لاحتساب المؤشرات الاستراتيجية بقطاع الصناعة التقليدية وكذا استغلال السجل الوطني والجهوي للصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية *(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - تقاسم بطائق مهن الفروع والجمعيات المهنية، المنبثقة عن عمليات الهندسة القطاعية المنجزة تحت اشراف مرصد الفروع *(الاتحاد العام لمقاولات المغرب)* - تقديم المنهجية المتبعة لإنتاج الاحصائيات حول التشغيل *(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)* - العمل مع المندوبية السامية للتخطيط على بلورة منهجية علمية لاستشراف وضعية التشغيل *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - إعداد مطبقة لتجميع ونشر المعطيات حول سوق الشغل *(وزارة الشغل والادماج المهني)*	- وضع نظام معلوماتي متعدد المنابع للرصد الفوري لمختلف المعطيات وإعداد جداول المراقبة المتعلقة بكل مخطط - التفكير في وضع نظام إحصائي خاص برصد سوق الشغل على المستوى المحلي والجهوي - دعم تقني/دورات تكوينية لتطوير وتوحيد العمليات الإحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي - اعتماد أدوات ومقاربات منهجية تحليلية لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف وضعية التشغيل - توفير خبرة خارجية في مجال تجويد المنهجيات الاحصائية - وضع تدابير تشجيعية ومختلف أشكال الدعم لتشجيع خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- **المهمة 6: اقتراح إجراءات وتدابير عملية من شأنها الرفع من تناسق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية للرفع من نجاعة وقعها الإيجابي على التشغيل**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- تعزيز التقائية السياسات العمومية القطاعية المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والمعادن والكهرباء - تحقيق إلتقائية الاستراتيجية الوطنية للتشغيل مع الاستراتيجيات الصناعية والتجارية والرقمية وتوحيد أهدافها بالنسبة لسوق الشغل - تعزيز التعاون والتنسيق بخصوص المعايير المعتمدة لتنسيق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية من أجل الرفع من نجاعة وقعها الإيجابي على التشغيل - وضع إطار من شأنه تحديد اهداف معقولة الانجاز وتتبع تنفيذها - تقرير وطني حول التناسق الاستراتيجي والقطاعي - وضع لوحة قيادة وطنية ومؤشرات مقارناتية مشتركة للاستراتيجيات القطاعية - توافق التدابير المشجعة للتشغيل مع حاجيات المشغلين	- تحقيق إلتقائية الرؤى والأهداف في مجال التشغيل - إعداد منهجية وجهاز لتحيين الدراسات القطاعية ودلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) - إعداد دلائل عامة حول أسس التنسيق بخصوص الاستراتيجيات القطاعية في مجال سوق الشغل - اعداد تقارير دورية تتضمن مؤشرات قطاعية محينة حول التشغيل - تحديد نقاط التداخل بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل تدعيم الايجابيات وتجاوز السلبيات - دراسة سبل التعاون والتنسيق والاتفاقيات الممكنة بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية من أجل الرفع من نجاعة وقعها الإيجابي على التشغيل - تدابير محفزة للتشغيل ودلائل مساطير ملائمة لوضعية العرض والطلب في سوق الشغل	- توفير قاعدة بيانات محينة لأهداف استراتيجيات قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي في مجال الشغل *(وزارة الصناعة)* - تقاسم الوثائق المتاحة حول الاستراتيجيات القطاعية *(وزارة التجهيز)* - إنجاز تقرير وطني حول التناسق الاستراتيجي والقطاعي *(المندوبية السامية للتخطيط)* - تقاسم مؤشرات قطاع الصناعة التقليدية وكذا التصنيف الوطني لأنشطة الصناعة التقليدية *(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - تقاسم تجارب قطاع المياه والغابات عبر وضع قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع رهن إشارة المرصد *(وزارة الفلاحة/قطاع المياه والغابات)* - تقاسم المعطيات المستقاة من التحاليل الاستراتيجية للفروع المهنية المنجزة تحت اشراف مرصد الفروع والمتعلقة بوتيرة خلق وجودة التشغيل وكذا أثر الاستراتيجيات القطاعية *(الاتحاد العام لمقاولات المغرب)* - دراسة أثر مختلف التدابير المحفزة للتشغيل وانطباع مختلف مستعمليها *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)*	- ملائمة أهداف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل مع أهداف مخططات وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي - اعتماد مقاربات علمية وقياسية من أجل تقييم مدى التناسق الاستراتيجي والقطاعي - مواكبة قطاع المياه والغابات في مجال تناسق استراتيجياته للرفع من نجاعتها على التشغيل - الرفع من وتيرة التنسيق بين المتدخلين - اعتماد خطة تشاركية في الدراسات واقتراح التدابير الملائمة - تقاسم الحصيلة السنوية والتقارير المرحلية للاستراتيجيات القطاعية - اعتماد أدوات ومقاربات منهجية تحليلية - دعم تقني في هذا المجال - توفير الإمكانيات المادية واللوجستيكية

- بلورة برامج تكوين تكميلية بناء على حاجيات سوق الشغل وتقديم اقترحات عملية لتكييف التكوينات الأولية مع المتطلبات القطاعية - تليين المساطير الادارية - إحداث تمثيلية للمتدخلين في كل الأقاليم والحرص على تناسق التوزيع الجغرافي لجميع القطاعات	- تقارير عملية لتكييف التكوين المهني والتعليم العالي مع حاجيات سوق الشغل - بطائق تقنية لإطلاق برامج تكوينات قطاعية تكميلية	- اقتراح دلائل مساطير تتناسب مع حاجيات المستعملين *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - رصد أراء المشغلين من جودة التعليم الأولي واقتراحاتهم لتكييفه مع حاجياتهم *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - إعداد الإطار التصميمي لبرامج التكوينات التكميلية مع الجمعيات المهنية *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي *(المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير)*	

- **المهمة 7: رصد المعطيات الكمية والكيفية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- قاعدة بيانات المستفيدين من التكوينات المهنية والمدمجين منهم في سوق الشغل حسب مجال تكوينهم - مؤشرات كمية ونوعية حول مسار الادماج المهني لخريجي التكوين المهني - إغناء مخرجات رصد سوق الشغل بدمج مختلف المؤشرات المتوفرة	- تقرير دوري حول إدماج حاملي الشهادات في سوق الشغل - مذكرات تركيبية ولوحة قيادة حول المستفيدين من التكوينات المهنية والمدمجين منهم في سوق الشغل، حسب مجال التكوين والقطاع والجهات والنوع الاجتماعي - بحوث دورية في هذا المجال	- تقاسم النتائج التفصيلية للبحوث الميدانية *(قطاع التكوين المهني)* - تقاسم المخططات والاستراتيجيات القطاعية للوزارة والبرامج المزمع إنجازها في أفق سنة 2030 و2040 *(وزارة التجهيز)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية *(وزارة الفلاحة/قطاع الفلاحة)* - تقاسم تجربة قطاع الصناعة التقليدية في مجال تتبع الادماج المهني لفئات التكوين *(كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية)* - توفير قاعدة بيانات حول الادماج المهني في سوق الشغل في قطاع السياحة *(وزارة السياحة)*	- إنجاز بحث ميداني حول إدماج حاملي الشهادات المهنية في سوق الشغل، مع توفير موارد مالية وبشرية لإنجاز هذا البحث - قاعدة بيانات مراكز التكوين المهني. - إنجاز بحث ميداني حول الانتقال من التعليم إلى سوق الشغل - توحيد الدلائل المرجعية - اعتماد أدوات ومقاربات منهجية تحليلية

- اعتماد منهجيات موحدة لرصد المعطيات الكمية والكيفية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل - وضع آلية وطنية حول تتبع الادماج المهني لمختلف فئات التكوين - تحديد القطاعات التي تواجه صعوبات من شأنها التأثير بشكل سلبي على التشغيل، من أجل مواكبتها. - التسجيل الإجباري لكل باحث عن الشغل في قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل وتطوير خبرة الوكالة في مواكبة الباحثين عن الشغل - توحيد قاعدة معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - محاربة العمل غير النظامي - التركيز على عنصر التكوين لتنمية المبادرة الحرة وتحسين المؤهلات المهنية لضمان نجاح المقاولة والرفع من وثيرة الانخراط في خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.	- تقارير قطاعية حول فروع النشاط الاقتصادي الذين يواجهون صعوبات اقتصادية - موقع إلكتروني شامل لكل المعطيات الوطنية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي - تخطيط المسار المهني للباحثين عن الشغل - تنظيم دورات وورشات تكوينية حول خلق المقاولات والتعاونيات والدعم المقدم عند إحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة.	- تقديم دعم تقني *(وزارة الفلاحة/قطاع الصيد البحري)* - رصد المعطيات الكمية والكيفية وتقاسمها *(وزارة الفلاحة/قطاع المياه والغابات)* - تقاسم المعطيات المستقاة من التحاليل الاستراتيجية للفروع المهنية حول التطور المستقبلي للنشاط الاقتصادي وكذا بطائق التموقع والكفاءات *(الاتحاد العام لمقاولات المغرب)* - توفير المعطيات حول المستفيدين من عقود الادماج المهني للمستفيدين من برامج إنعاش التشغيل *(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- وزارة الشغل والادماج المهني)* - المسار المهني للباحثين عن الشغل المسجلين في قاعدة الوكالة *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - تحسيس الفاعلين الاقتصاديين بأهمية التصريح بالمستخدمين والاستفادة من مختلف التدابير المحفزة للتشغيل *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - تشجيع هيكلة القطاع غير النظامي مع السلطات المحلية وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية *(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)* - تنظيم لقاءات دورية لأصحاب المشاريع المحدثة مع العاطلين عن العمل من اجل تقديم خبرتهم في التدبير ومسارهم في التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي. *(المندوبية السامية لقدماء المقاومين)*	- دعم تقني/ تقوية القدرات/ التكوين المستمر - توفير الموارد البشرية والمعلوماتية - محاورة المقاولات المعنية بخصوص التدابير التي تعتبرها فعالة من أجل تيسير الادماج المهني - توحيد قاعدة معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - اجبارية التسجيل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لولوج سوق الشغل

- **المهمة 8: رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل من أجل اقتراح تدابيروإجراءات للحد من آثارها السلبية على التشغيل**

الانتظارات	المخرجات المقترحة	المساهمات	اقتراحات/احتياجات
- انجاز دراسات وبحوث ميدانية لرصد القطاعات والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - معرفة أسباب فقدان مناصب الشغل في القطاعات المعنية - اقتراح تدابير وإجراءات عملية لتجاوز هذه الصعوبات والحد من آثارها السلبية على التشغيل - بيانات ومؤشرات محينة حول القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - تحاليل مستقبلية لتطور المهن المهددة بفقدان مناصب الشغل - بلورة نظام معلوماتي موحد لجمع مختلف المعطيات الخاصة بالتشغيل - تحديد عتبة تصنيف المقاولات في قائمة العجز	- تدابير وإجراءات عملية للحد من الصعوبات التي يتم تسجيلها في الحفاظ على مناصب الشغل - لائحة القطاعات والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - تقارير تركيبية قطاعية حول صعوبات الحفاظ على مناصب الشغل - لوحة قيادة دورية حول القطاعات والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل	- توفير قاعدة بيانات التشغيل حسب القطاعات الصناعية والجهات *(وزارة الصناعة)* - *انجاز بحث لدى المقاولات لدراسة الطلب على الشغل (وزارة الشغل والادماج المهني)* - إنجاز دراسة ميدانية بخصوص المقاولات التي تعمل بقطاع المياه والغابات *(وزارة الفلاحة/قطاع المياه والغابات)* - تقاسم المخططات والاستراتيجيات القطاعية للوزارة والبرامج المزمع إنجازها في أفق سنة 2030 و2040 *(وزارة التجهيز)* - إنجاز دراسات وبحوث ميدانية وتحاليل إحصائية *(وزارة الفلاحة/قطاع الفلاحة)* - تقاسم لائحة حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض *(قطاع الصناعة التقليدية)* - تقديم دعم تقني *(وزارة الطاقة والمعادن/قطاع الطاقة المعادن- وزارة الفلاحة/قطاع الصيد البحري)* - تقديم الدعم المالي *(وزارة الطاقة والمعادن/قطاع الطاقة المعادن)*	- بيانات حول القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - إنجاز بحث ميداني حول إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة - محاورة المقاولات المعنية للتعرف على أسباب فقدان الشغل واقتراحاتها من أجل تجاوز الوضع - وضع آليات الدعم والمواكبة للمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل - وضع نظام معلوماتي موحد لتجميع مختلف المعطيات الخاصة بالتشغيل - منهجية علمية موحدة لإنجاز الدراسات الاستشرافية - دعم تقني/التكوين المستمر

		- توفير إحصائيات حول التشغيل بالمقاولات (حجم التشغيل والكتلة الاجرية المصرح بها) (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) - تقاسم نتائج الدراسات الاستشرافية المنجزة من طرف الوكالة (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) - وضع رهن إشارة أصحاب المشاريع المتعثرة او المتوقفة بعض التجارب الناجحة لمشاريع أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير *(المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير)*	

2. مشروع نموذج محضر اجتماعات لجنة اليقظة حول سوق الشغل

لجنة اليقظة حول سوق الشغل **مشروع نموذج محضر اجتماعات اللجنة** **بتاريخ:** .....**الساعة:** ..... **المكان:** مقر وزارة الشغل والادماج المهني

رئيس اللجنة	❖ وزارة الشغل والادماج المهني
إعداد التقرير	❖ مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل (سكريتارية اللجنة)

جدول الأعمال	❖ .... ❖ ....
الحاضرون	❖ .... ❖ ....
سير الأشغال	❖ .... ❖ ....
ملخص التدخلات	❖ ..... ❖ .....
الخلاصات والتوصيات الصادرة عن الأشغال	❖ ..... ❖ ....
الاجتماع المقبل	❖ ..... ❖ ....

3. لائحة أعضاء لجنة اليقظة حول سوق الشغل

القطاع / المؤسسة		اسم العضو	الصفة
وزارة الشغل والادماج المهني		السيد محمد حزيم	مدير المرصد الوطني لسوق الشغل
وزارة الداخلية		السيد خالد اليعقوبي	مدير تنسيق الشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة		السيد زكرياء العاطفي	رئيس قسم التعليم والتكوين المهني والتشغيل /مديرية الميزانية
وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الفلاحة	السيد رضوان عراش	مدير الاستراتيجية والاحصائيات
	قطاع المياه والغابات	السيد محمد أقريو	مدير الموارد البشرية والشؤون الادارية
	قطاع الصيد البحري	السيد أحمد الكوهن	مدير التكوين البحري ورجال البحر والإنقاذ
وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي		السيد عبد العزيز ببقيقي	مدير الاحصائيات والدراسات والرصد والتقييم
وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	السيد محمد طاهري	مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية
	قطاع التكوين المهني	السيدة وفاء عصري	مديرة التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص
وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي	قطاع السياحة والنقل الجوي	السيد طارق صديق	مدير الاستراتيجية والتعاون
	قطاعة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	السيد عبد الجليل الرجراجي	مدير المحافظة على التراث والابتكار والانعاش
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة/ قطاع الطاقة والمعادن		السيد عبد الله الجعفري	مدير الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة / قطاع البيئة		السيد محمد مقطيط	رئيس قسم الدراسات والتخطيط والمدير المساعد بمديرية الرصد والدراسات والتخطيط
وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء		السيد نور الدين معنا	مدير الموارد البشرية
المندوبية السامية للتخطيط		السيد عبد السلام الناده	مدير التخطيط
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي		السيد رضا بنعمر	مدير الدراسات والتطوير والتواصل
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات		السيد زهير التريكي	مكلف بالكتابة العامة
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات		السيد اسماعيلي العلوي أنور	مدير التواصل
الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة		السيدة حورية النظيفي	مديرة المبادرة المقاولاتية والمقاولات الصغيرة جدا
الاتحاد العام لمقاولات المغرب		السيد محمد السلاسي	رئيس مجلس إدارة مرصد الفروع المهنية

أعضاء معينين من طرف قطاعات غير أعضاء باللجنة حسب منشور السيد رئيس الحكومة

القطاع / المؤسسة	اسم العضو	الصفة
وكالة تحدي الالفية-المغرب	السيد مراد بنطاهر	مدير مشروع التشغيل
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة / قطاع الإسكان وسياسة المدينة	السيدة هند بنزها	مديرة الإنعاش العقاري
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	السيد يوسف بنرحو	رئيس قسم الشؤون الاجتماعية

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DU TRAVAIL ET DE L'INSERTION PROFESSIONNELLE

المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ

التقرير السنوي للجنة اليقظة حول سوق الشغل

نسخة 2020

(مسودة)

المرصد الوطني لسوق الشغل

2021